مؤسسة مدارك

لدراسة آليات الرقي الفكري

المرصد النيابي العراقي

www.miqpm.com

تقرير الفصل الثاني للسنة التشريعية الثانية

للمدة من ٢٠٢٣/٧/١٥ - ٢٠٢٣/١١/٢٢

عن عمل مجلس النواب العراقي

أشرف على إعداد التقرير: د. مزهر جاسم الساعدي

أعد التقرير فريق مشروع "المرصد النيابي العراقي" في مؤسسة مدارك

www.madarik.org

المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
المقدمة	٤
الرصد الخاص ومخالفات المجلس	٦
اداء المجلس	٨
فاعلية المجلس	٨
الاداء التشريعي	١٣
لجان المجلس	١٤
الأداء الرقابي	١٩
الملخص العددي لعمل المجلس	٢٠
الملاحق	٢٢

المقـدمـــة

هذا التقرير هو التقرير السادس من سلسلة تقارير فريق المرصد النيابي العراقي الخاص برصد وتوثيق عمل مجلس النواب العراقي في دورته الانتخابية الخامسة، ويأتي مكملا لعمل فريق المرصد، اذ ان التقارير السابقة (الفصلية – السنوية) غطت المدة المحصورة منذ انعقاد جلسته الأولى بتاريخ ٢٠٢٣/١/٩ لغاية ٢٠٢٣/٦/١١.

يتضمن التقرير عمل المجلس لـ (٢٣ جلسة اعتيادية + ثلاث جلسات استثنائية) اعتبارا من الجلسة الأولى المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٣/٧/١٥ لغاية الجلسة الاستثنائية المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٣/١١/٢٢.

يؤكد فريق عمل المرصد انه لا يرصد ما لا تتوافر فيه وثيقة معتمدة كما هو شأن تقاريره في الدورات السابقة ، خشية الوقوع في التمييز غير المقصود، لاسيما في نشاط الأعضاء خارج المجلس او ما يدور في اجتماعات اللجان بكونها اجتماعات سرية، كما نص النظام الداخلي للمجلس في مادته ١١٤[١] ما يعني اننا لا نعرف عدد ساعات عمل اللجان وما تقوم به من استضافات ومناقشات مع مختصين داخل الاجتماعات لغياب محاضرها عن النشر، بعكس الجلسات الاعتيادية التي تنشر جداول اعمالها ومحاضرها وما يدور فيها من نقاش واعتراضات على سير الجلسات ، وعلى الرغم من ذلك فأننا لن نهمل عمل اللجان بالمجمل انما ركزنا على ما توافرت فيه لنا وثيقة كما في عدد الاجتماعات والقوانين التي اختصت بها.

يحرص فريق عمل المرصد على دقة وحيادية المخرجات التي يطلقها من خلال اعتماده على تصميم برنامج إدخال تم تصميمه خصيصا لرصد أداء المجلس محاولاً تلافي الأخطاء التي تقع في حال الإدخال اليدوي أو في حال تفريغ البيانات وكذلك بالنسبة للمخططات البيانية.

---

١ المادة :١١٤ جلسات اللجان غير علنية، ولا يجوز حضورها إلا لأعضائها وغيرهم من أعضاء المجلس والموظفين في اللجنة ومن تستعين بهم اللجنة من المستشارين والخبراء وأعضاء الحكومة ولا يجوز أن يحضر ممثلو الصحافة وغيرها من وسائل الإعلام اجتماعات اللجان إلا بإذن من رئيسها.

يشتمل التقرير في بعض فقراته على الأداء التراكمي على وفق المعلومات والبيانات التي توافرت لفريق المرصد بغية القياس الدقيق وإظهار الفروق في الأداء بين الشهور والفصول، فضلا عن السنوات التشريعية للدورة الانتخابية الحالية وللدورات الأربعة المنصرمة.

يعتمد التقرير في توثيق ورصد أداء مجلس النواب على المهام التي نصت عليها المادة (٦١) من الدستور فضلا عن المهام التي يوجبها عليه قانون مجلس النواب وتشكيلاته رقم ١٣ لسنة ٢٠١٨ ونظامه الداخلي وكذلك عمل اللجان الدائمة بحسب اختصاصها ودورها في أنجاز مقترحات ومشاريع القوانين وأحالتها إلى هيئة الرئاسة.

اعتمد فريق المرصد في تبويب قاعدة البيانات الخاصة به على:

- المفوضية العليا المستقلة للانتخابات
- راصدوا المرصد النيابي العراقي المخولون بدخول جلسات المجلس ممن تم تدريبهم في مؤسسة مدارك.
- الدائرة البرلمانية في مجلس النواب.
- الدائرة الإعلامية في مجلس النواب.
- دائرة التشريعات في مجلس النواب
- الموقع الالكتروني للمجلس.
- الاتصال المباشر مع لجان المجلس.
- وسائل الإعلام.

➢ الرصد الخاص ومخالفات المجلس

١-بتاريخ ٢٠٢٣/١١/١٤ صدر قرار المحكمة الاتحادية رقم ٩/ اتحادية/٢٠٢٣ المتضمن انهاء عضوية رئيس مجلس النواب السيد محمد ريكان الحلبوسي.

٢-بناء على تسلم رئاسة المجلس طلب مقدم من ٥٠ نائبا بعقد جلسة استثنائية استجابت رئاسة المجلس وتم عقد الجلسة الاستثنائية يوم الأربعاء بتاريخ ٢٠٢٣/١١/٢٢.

٣- تم العمل باستمرار جلسات المجلس لحين انتخاب رئيسا له. بناء على قرار المحكمة الاتحادية رقم ٩/ لسنة ٢٠٠٩ وقرار المحكمة الاتحادية رقم ٢٠٢٣/٣٢٢.

٤-ألزمت المحكمة الاتحادية مجلس النواب بقرار رقم ٢٠٢٣/٣٢٢ بانعقاد جلسة خاصة لتعديل النظام الداخلي لاسيما منه المادة (١٢/ ثالثا) التي تنص: (إذا خلا منصب رئيس المجلس او نائبيه لاي سبب كان ينتخب المجلس بالأغلبية المطلقة خلفا له في اول جلسة يعقدها لسد الشاغل وفق الضوابط التوازنات السياسية ([٢])

٥-لم تنعقد أي جلسة من جلسات المجلس في وقتها المحدد والمعلن في جدول الاعمال من بداية عمل المجلس الى غاية اعداد التقرير.

٦-لم يكتمل عدد أعضاء المجلس الكلي في حضورهم لأية جلسة من بداية عمل المجلس الى الان.

٧- لم ينشر مجلس النواب العراقي محاضر (٥) جلسات فضلا عن محاضر ثلاث جلسات استثنائية حتى موعد اعداد التقرير مخالفا بذلك نظامه الداخلي في المادة (٢٩) ثانيا التي تنص (ثانياً: تنشر محاضر الجلسات بالوسائل التي تراها هيئة رئاسة المجلس مناسبة).

٨- استمرار مخالفة هيئة الرئاسة للمادة عاشرا من قانون مجلس النواب وتشكيلاته التي تنص (ثانيًا: حضور جلسات المجلس واجتماعات اللجنة التي هو عضو فيها وعدم التغيب عنها الا بعذر مشروع يقدره الرئيس

[٢] - ينظر قرار المحكمة ملحق رقم واحد

فيما يخص جلسات المجلس ورئيساللجنة فيما يخص اجتماعاتها، ويستقطع من راتب النائب في حال غيابه نسبة معينة يحددها المجلس بناءً على اقتراح من الرئيس ونائبيه) والمادة ١١ من قانون مجلس النواب وتشكيلاته التي تنص (أولا: على النائب التزام حضور جلسات المجلس ولجانه، وفي حال تكرار غياب النائب من دون عـذر مشـروع خمس مرات متتالية او عشر مرات غير متتالية خلال الفصل التشريعي يوجه الرئيس له تنبيها خطياً يدعوه فيه الىالالتزام بالحضور).ثانيًا: ينشر الغياب بدون عذر مشروع بطرق تحدد بتعليمات. ثالثاً: للمجلس اقالة النائب إذا تجاوزت غياباته بدون عذر مشروع أكثر من ثلث جلسات المجلس في الفصل التشريعي الواحد).فضلا عن المادة (١٨) من النظام الداخلي للمجلس التي تنص: (أولاً: ينشر الحضور والغياب في نشرة المجلس الاعتيادية وإحدى الصحف). إذ لم ينشر أسماء الأعضاء المتغيبين في نشرة المجلس او احدى الصحف.

٩-في سابقة لم تحصل في الدورات الانتخابية السابقة لم يفصح مجلس النواب عن عدد النصاب المتحقق لانعقاد الجلسة الثامنة بتاريخ ٢٠٢٣/٨/١٢ واكتفى فقط بذكر عبارة النصاب (متحقق) في المحضر.

١٠-خالف المجلس نظامه الداخلي في مادته ٢٢ الفقرة ثالثا منها التي تنص على (تنعقد جلسات المجلس بما لا يقل عن ثمانيَ جلسات شهرياً). كما مبين في الجدول رقم (١-٣).

١١- على الرغم من مضي سنتين على عمل مجلس النواب الا ان رئاسة بعض اللجان لم تكتمل لاسيما لجنة الثقافة والسياحة والاثار اذ لم تنتخب رئيسا ونائبين لغاية اعداد هذا التقرير.

١٢- في الجلسة لـ ١٤ المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٣/٩/١٢ واثناء استضافة وزيري الداخلية والموارد المائية وتوجيه الأسئلة اليهم لم يتبقى في القاعة الرئيسة للمجلس اثناء انعقاد الجلسة سوى ٢٦ نائبا بحسب مداخلة النائب ريبوار هادي عبد الرحمن.

١٣-نشر مجلس النواب جدول اعمال يوم الخميس بتاريخ ٢٠٢٣/١٠/٥ بدون تحديد رقم الجلسة.

١٤- خالف المجلس نظامه الداخلي في المادة ٧٣ التي تنص على ان العدد لكل لجنة هو ٧- ٢١ مع صلاحية إضافة عضوين من رئاسة المجلس الا ان لجنة الامن والدفاع مكونة من ٢٩ عضوا .(٣)

[٣] تنظر المادة ٧٣ من النظام الداخلي رقم واحد لسنة ٢٠٢٢ المنشور في جريدة الوقائع العراقية رقم ٤٦٩٤

اداء المجلس

أولا: المقارنة بين الفصول

يضع فريق المرصد الجدول الاتي ليقارن فيه أداء مجلس النواب للدورات الثالثة والرابعة والخامسة لعمل الفصل التشريعي الثاني للسنوات التشريعية الثانية. وكما مبين في ادناه.

جدول رقم (١)

الموضوع	الدورة الثالثة	الدورة الرابعة	الدورة الخامسة
عدد الجلسات	٢٧	٦	٢٣+ ثلاث جلسات استثنائية
قراءة اولى	١٩	٣	٣٢
قراءة ثانية	٢٧	١	٢١
قوانين مصوت عليها	١٦	١	٢٢
استضافة	٩	٠	٠
معدل الحضور العام	٢٢٨	٢٢٧	١٧٩
عدد الساعات	٧١:٥٠	١٠:٥	٣١:٤٥

ثانيا: فاعلية المجلس

ونعني بالفاعلية قدرة المجلس على تحقيق أهدافه من خلال انتظام جلسات المجلس الاعتيادية وحضور الأعضاء فيها وتنفيذ ما جاء من فقرات مدرجة في جدول الاعمال وعمل اللجان من حيث عدد الاجتماعات التي عقدتها كل لجنة والقوانين التي انجزتها والتغييرات التي طرأت عليها فضلا عن أداء هيئة الرئاسة.

حضور الأعضاء:

حجبت رئاسة المجلس غيابات الأعضاء منذ انطلاق الدورة الانتخابية الخامسة لغاية اعداد هذا التقرير بمخالفة صريحة للمادتين (١٠ - ١١) (٤) من قانون مجلس النواب وتشكيلاته والمادة (١٨) من النظام الداخلي التي توجب نشر غيابات وحضور الأعضاء على موقع المجلس وفي احدى الصحف.

---

١٠) المادة ١١ من قانون مجلس النواب وتشكيلاته

وعلى الرغم من ذلك فإن فريق المرصد استطاع ان يحصي العدد الإجمالي للحضور بناء على ما مثبت في محاضر الجلسات من دون معرفة المتغيبين وكتلهم واحزابهم ومحافظاتهم ومناطقهم الانتخابية.
ويرى فريق المرصد في عدم نشر الحضور والغياب ان رئاسة المجلس تضع الأعضاء جميعهم تحت طائلة الاتهام بالتقصير المتعمد للوظيفة النيابية دون تمييز بين الأعضاء الذين ادوا واجباتهم على النحو الأمثل وبين الأعضاء الذين لم يكترثوا لأصوات الناخبين التي اوصلتهم ليكونوا ممثلين عنهم.
وكانت الحصيلة لمعدل حضور الأعضاء خلال المدة التي يغطيها التقرير كما مؤشر في الجدول ادناه:

الشهر	معدل الحضور
تموز- اب	١٨٥
اب – أيلول	١٨٥
أيلول- تشرين الاول	١٧٢
تشرين الثاني	١٧٥
المجموع	١٧٩

جدول رقم (٢)

➢ تفصيلات الحضور

١. تم احتساب معدل الحضور العام للفصل الثاني من السنة التشريعية الثانية للدورة الانتخابية الخامسة لـ ٢١ جلسة + ثلاث جلسات استثنائية وذلك بسبب عدم نشر الحضور في محاضر الجلسات فضلا عن البيانات الصحفية للمجلس.
٢. ان معدل الحضور العام لجلسات الفصل التشريعي الثاني من السنة التشريعية الثانية هو (١٧٩) نائبا وهذا يعني ان جلسات المجلس تسجل غياب (١٥٠) نائبا كمعدل عام في كل جلسة.
٣. في الجلسة الثانية والعشرين بتاريخ ٢٠٢٣/١٠/١٥ سجل اعلى معدل حضور (٢١٨) نائبا. وهذا يعني ان المجلس في أفضل حالات حضور الأعضاء فيه يسجل غياب ١١١ نائبا.
٤. وفي الجلسة لـ ١١،١٠،٢ سجل اقل معدل حضور بواقع (١٧١) نائبا. بغياب ١٥٨ نائبا.

أولا: على النائب التزام حضور جلسات المجلس ولجانه، وفي حال تكرار غياب النائب من دون عذر مشروع خمس مرات متتالية او عشر مرات غير متتالية خلال الفصل التشريعي يوجه الرئيس له تنبيها خطيا يدعوه فيه الى الالتزام بالحضور.
ثانيا: ينشر الغياب بدون عذر مشروع بطرق تحدد بتعليمات.
ثالثا: للمجلس إقالة النائب إذا تجاوزت غياباته بدون عذر مشروع أكثر من ثلث جلسات المجلس في الفصل التشريعي الواحد
رابعا: يعد تخلف النائب عن أداء اليمين الدستورية بدون عذر مشروع غيابا عن حضور الجلسات.

ثالثا: جلسات المجلس

١- عقد مجلس النواب خلال المدة من ١٥ /٧ /٢٠٢٣ ولغاية ٢٠٢٣/١١/٢٢ (٢٣ جلسة + ثلاث جلسات استثنائية)

٢- يتضح ان المجلس قد خالف المادة (٢٢) (٥) الفقرة ثالثا من النظام الداخلي، المتضمنة عدد الجلسات التي تعقد خلال كل شهر بثمان جلسات كما مبين ادناه:

الشهر	عدد الجلسات
تموز- اب	١٠
اب – أيلول	٥
أيلول- تشرين الاول	٨
تشرين الثاني	٣ جلسات استثنائية
المجموع	٢٣ + ٣ جلسات استثنائية

جدول رقم (٣)

رابعا: عدد ساعات عمل المجلس في الجلسات

تابع فريق المرصد الوقت الذي تستغرقه كل جلسة من جلسات المجلس العامة والمعدل العام لعدد الساعات لكل شهر فضلا عن المعدل العام للفصل التشريعي الثاني وكان المجموع النهائي هو (٣١:٤٨) ساعة لتسعة عشر جلسة وذلك لعدم نشر محاضر الجلسات المتبقية وتوزعت ساعات العمل على الجلسات بشكل متفاوت كما موضح في الجدول ادناه.

الشهر	ساعات العمل
تموز- اب	١٤:١٧
اب – أيلول	٩:٥٨
أيلول- تشرين الاول	٧:٣٣

٥ : (ثالثاً: تنعقد جلسات المجلس بما لا يقل عن ثمانيَ جلسات شهرياً)

المجموع	٣١:٤٨

جدول رقم (٤)

خامسا: جدول اعمال المجلس

١- تأخر انعقاد الجلسة الثانية المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٣/٧/١٧ لمدة ثلاث ساعات واربعون دقيقة وهي الأكثر من حيث التأخير في موعد الانعقاد اذ أعلن انعقادها عند الساعة الحادية عشرة وتم انعقادها عند الساعة الثانية والاربعون دقيقة ظهرا.

٢- كانت الجلسة الثالثة المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٣/٧/١٨هي الأقرب لموعد الانعقاد اذ أعلن انعقادها عند الساعة الواحدة ظهرا وعقدت عند الساعة الثانية وخمسون دقيقة أي بتأخير ما يقرب عن ساعة واربعون دقيقة.

٣- عدد الفقرات المنفذة وغير المنفذة

بحسب ما أعلنه المجلس في جداول أعمال الجلسات عن فقرات كل جلسة، فقد بلغ مجموع الفقرات المعلنة (١٢٨) فقرة نوقش منها (٧٩) فقرة، فيما رحلت (٤٩) فقرة إلى يوم آخر، ولم يتسنى لنا متابعة الفقرات المرحلة، لعدم تتابعها في الجلسات اللاحقة، ما يعني إن المجلس يضع في أجندة الجلسة الواحدة ما لا تستوعبه الجلسة وما لا يستطيع تنفيذه

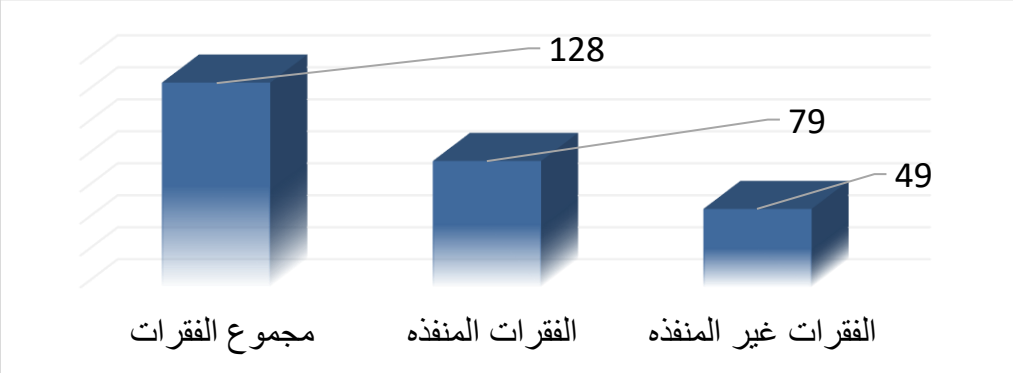

مخطط رقم (١)

٤- تصويتات

صوت مجلس النواب على موضوعات متفرقة بمجموع كلي بلغ (١٠) تصويتات وكما مبين في الملحق رقم (٣)

٥- مداخلات ونقاط نظام الأعضاء.

ملاحظتان:

١- لا يعد فريق المرصد قراءة مشروعات القوانين اثناء انعقاد الجلسات العامة للمجلس نشاطا للأعضاء بكونها تأتي ضمن الواجبات التي تكلف بها لجان المجلس كما نص على ذلك النظام الداخلي.

٢- لم يتسن لفريق المرصد معرفة المداخلات والنقاشات التي تدور في جلسات اللجان بكون الجلسات مغلقة ولم تنشر محاضرها.

تابع فريق المرصد النيابي العراقي المداخلات المخصصة لمناقشة مشروعات او مقترحات القوانين والمناقشات العامة لأعضاء المجلس فضلا عن نقاط النظام اثناء انعقاد الجلسات العامة للمجلس في الفصل التشريعي الثاني من السنة الثانية.

ندرج في المخطط المرفق والمحلق رقم ٤ مناقشات الأعضاء لتسعة عشر جلسة بسبب عدم نشر محاضر الجلسات المتبقية لغاية اعداد هذا التقرير وكانت المحصلة على النحو الاتي:

- كان النائب (عادل حاشوش عادل) الاكثر مشاركة من حيث المداخلات اذ بلغت (١٣) مشاركات، ويليهم النائب (يوسف بعير علوان عبدعلي الكلابي) بـ (٨) مشاركات وبعدهم النائب (رائد حمدان عاجب هاشم مالكي وريبوار هادي عبد الرحمن برايم) بـ (٦) مشاركات.
- في حين بلغ عدد الذين لم تكن لهم أي مشاركة من حيث المداخلات ونقاط النظام في الجلسات العامة للمجلس ما يقارب (٢٥٠) نائبا.

عدد النواب	عدد المشاركات
١	١٣
١	٨
٢	٦
٥	٥
١	٤
٥	٣
١٣	٢
٥٢	١
٢٥٠	٠

- اما تفصيل المداخلات ونقاط النظام للأعضاء يمكن مراجعة الملحق رقم (٤).

الأداء التشريعي

يتضمن هذا التقرير الحركات التشريعية المتمثلة بالقراءة الأولى والثانية والتصويتات على القوانين التي عمل عليها المجلس خلال الفصل الثاني للسنة التشريعية الثانية

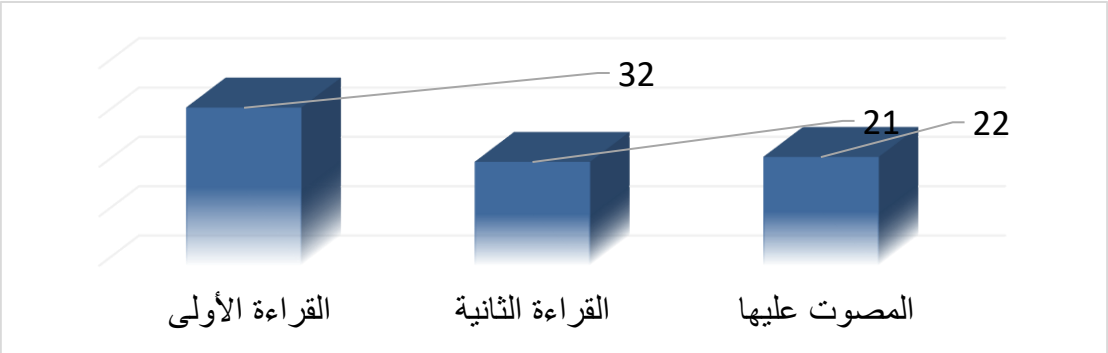

١- أن القوانين المصوت عليها كانت كلها مشاريع باستثناء مقترحين ، كما في الجدول ادناه:

مقترحات القوانين	اللجنة
مقترح قانون التعديل الثاني لقانون استبدال أعضاء مجلس النواب رقم (٦) لسنة ٢٠٠٦	اللجنة القانونية
مقترح قانون التعديل الأول لقانون المفوضية العليا المستقلة للانتخابات رقم (٣١) لسنة ٢٠١٩	اللجنة القانونية

جاءت الحركات التشريعية بحسب شهور هذا الفصل على النحو الاتي:

- كان شهر تموز هو الأكثر فاعلية في عدد القراءات الأولى فقد بلغ عدد قراءاته (١٥) قانونا في حين كان شهر (تشرين الثاني) الأقل فعالية

- اما من حيث القراءة الثانية فكان شهر حزيران هو الأكثر فاعلية من بين الشهور فقد بلغ عدد قراءاته (٩) قوانين.

- وتميزت الجلسة لـ(١) بقراءة (٧) مشاريع قوانين قراءة أولى، مما يجعلهما الأكثر فاعلية من بين الجلسات. بينما جاءت الجلسة لـ(٦) بتحقيقها اعلى عدد مرات انجاز للقراءة الثانية للقوانين إذا قرأت فيها (٣) قوانين لكل جلسة

٢- اعتمد فريق المرصد النيابي العراقي ومنذ انطلاق عمله مع مجلس النواب التصنيف الاتي لنوع القوانين المصوت عليها:

تصنيف القوانين	عددها
القوانين التنظيمية	٣
التعديلات على القوانين	٥
معاهدات واتفاقيات	١٤
الغاء قرارات	٠

جدول رقم (٥)

٣- عدد مواد القوانين المصوت عليها خلال الفصل التشريعي الثاني

صوت المجلس خلال هذا الفصل التشريعي على ٢٢ قانون بمجموع مواد (١٠٠) مادة توزعت كما مبين في الجدول ادناه وللتفاصيل اكثر للقوانين مبين في المحلق رقم (٢).

عدد المواد	عدد القوانين
٤٠	١
١٥	١
١١	١
٦	١
٢	١٤

جدول رقم (٦)

لجان المجلس

- **التصويت على اللجان**

صوت مجلس النواب العراقي في جلسته الثانية من السنة التشريعية الثانية من الفصل التشريعي الأول المنعقدة بتاريخ (٢٠٢٣/٢/١٨) على تشكيل اللجان وتوزيع أعضاء المجلس عليها غير ان عملية انتقال الأعضاء بين اللجان ظلت مستمرة ولغاية اعداد هذا التقرير بحسب اخر تحديث لمجلس النواب .

- **التكرار**

رصد فريق المرصد النيابي وجود تكرار لبعض أسماء النواب في أكثر من لجنة على الرغم من قرار مجلس النواب باستثناء لجان (المرآه والأسرة والطفولة، الاوقاف والعشائر، الشهداء والضحايا والسجناء السياسيين) من عضوية نائب وهو مشترك في لجنة أخرى، وفق تعديل المادة (٧٢) من النظام الداخلي في الجلسة الاستثنائية بتاريخ ٢٠٢٢\٦\٢٣.

- **رئاسة اللجان**

نصت المادة: (٧٤) من النظام لداخلي لمجلس النواب: (تنتخب كل لجنة خلال عشرة أيام عمل تالية بداية تشكيلها من بين اعضائها رئيساً ونائباً للرئيس ونائباً ثانياً للرئيس بالأغلبية المطلقة للعدد الكلي لأعضاء اللجنة) غير ان لجنة الثقافة تعمل بلا رئيس ونائبين

ثانيا: عمل اللجان من حيث الحركات التشريعية

➢ على صعيد القراءات الأولى والثانية فقد تضمن الاتي:

افرد التقرير رسما بيانيا بالمشاريع والمقترحات التي أنجزت فيها القراءات الأولى والثانية مصنفة بحسب اللجان التي قدمت مسودتها، وقد تبين الاتي:

- تم خلال هذه المدة قراءة (١٣) قوانين قراءة أولى كانت مقدمة من لجنة العلاقات الخارجية و (٩) قوانين مقدمة من اللجنة القانونية ثم تليها الامن والدفاع بقراءة أولى لـ (٧) قوانين فقط
- تم خلال هذه المدة قراءة (١١) قوانين قدمت من اللجنة العلاقات الخارجية قراءة ثانية كما مبين في المخطط ادناه.

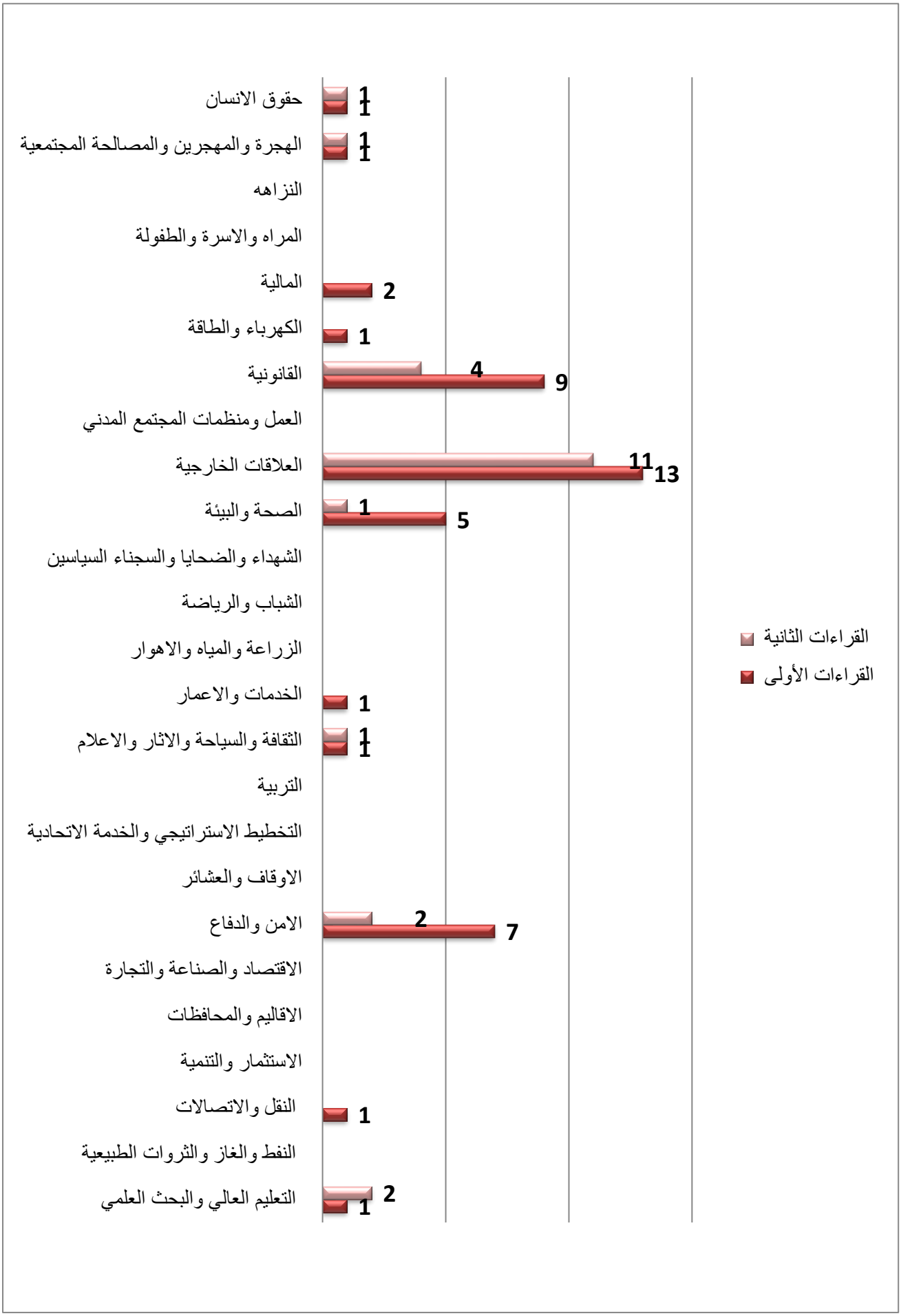
حقوق الانسان
1
1
الهجرة والمهجرين والمصالحة المجتمعية
1
1
النزاهه
المراه والاسرة والطفولة
المالية
2
الكهرباء والطاقة
1
القانونية
4
9
العمل ومنظمات المجتمع المدني
العلاقات الخارجية
11
13
الصحة والبيئة
1
5
الشهداء والضحايا والسجناء السياسين
الشباب والرياضة
الزراعة والمياه والاهوار
الخدمات والاعمار
1
الثقافة والسياحة والاثار والاعلام
1
1
التربية
التخطيط الاستراتيجي والخدمة الاتحادية
الاوقاف والعشائر
الامن والدفاع
2
7
الاقتصاد والصناعة والتجارة
الاقاليم والمحافظات
الاستثمار والتنمية
النقل والاتصالات
1
النفط والغاز والثروات الطبيعية
التعليم العالي والبحث العلمي
2
1
القراءات الثانية
القراءات الأولى

➢ **على صعيد القوانين الصادرة فقد تضمن الاتي:**

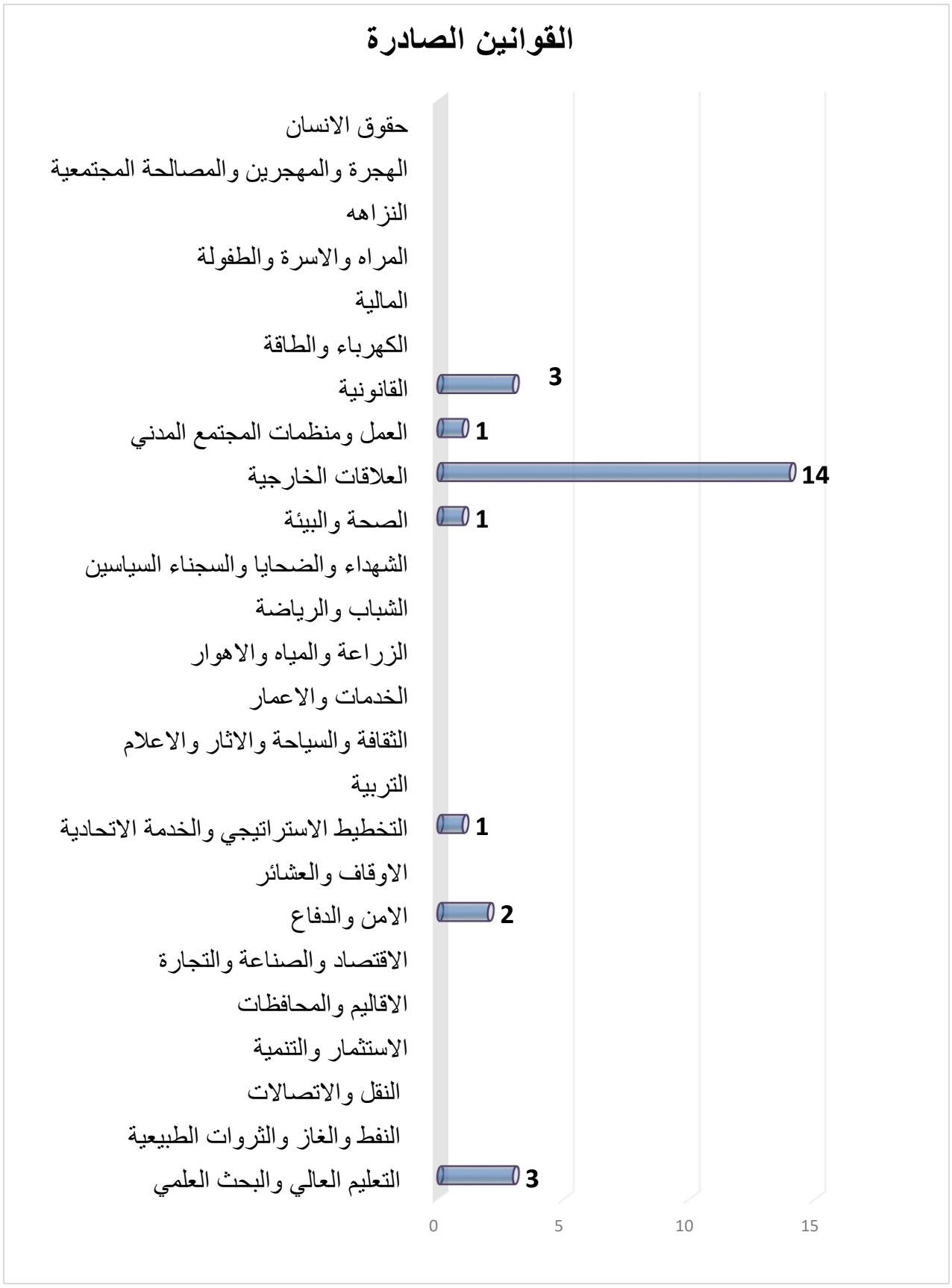

ثالثا: اجتماعات اللجان

تابع فريق المرصد عدد الاجتماعات المنعقدة من قبل كل لجنة، وكانت على النحو الاتي:

- كانت اللجان (القانونية والعلاقات الخارجية والتعليم العالي والبحث العلمي) الأكثر انعقادا من حيث الاجتماعات فقد عقدت (٨) اجتماعا وتليها لجنة التربية اذا عقدت (٧) اجتماعات ثم تليها لجنة العمل ومنظمات المجتمع المدني والزراعة وحقوق الانسان ب(٦) اجتماعات.
- عقدت اللجان الاتية (٥) اجتماعات فقط (المرآه والاسرة والطفولة، الكهرباء والطاقة، الامن والدفاع)
- اما بقية اللجان فقد تفاوت عملها في عقد الاجتماعات. كما في المخطط ادناه.

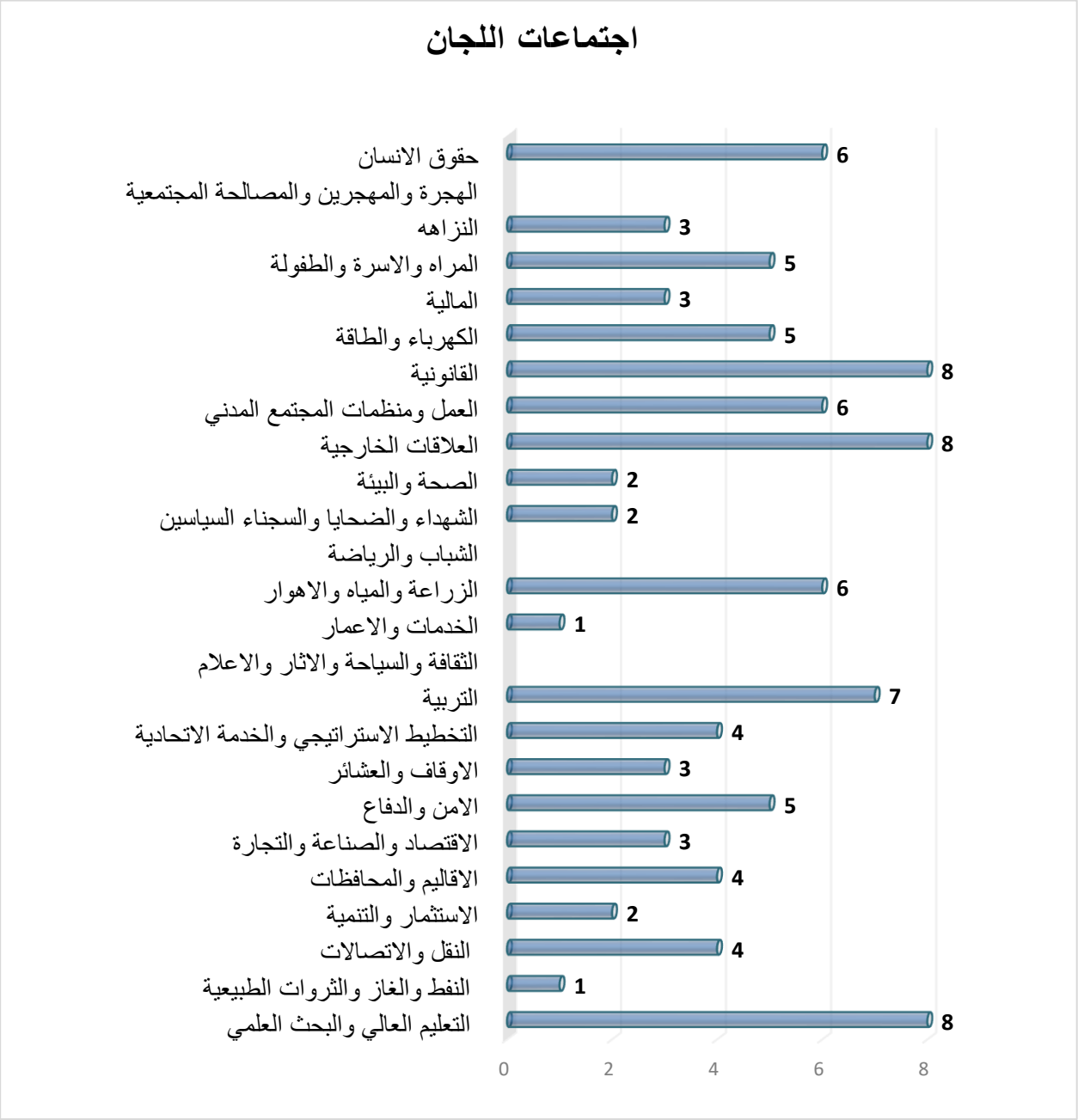

الاداء الرقابي

شهد مجلس النواب خلال المدة التي يغطيها التقرير تفعيل دوره الرقابي من خلال الأسئلة الشفوية

➢ أسئلة شفوية

الجلسة وتاريخها	موجه السؤال	الحاضر	التفاصيل
(٨) (٢٠٢٣/٨/١٢)	حسين علي السعبري	وزير الداخلية السيد عبد الأمير الشمري	السند القانوني للتعاقد مع شركة افق السماء لإصدار الجواز الالكتروني، والمبلغ المترتب دفعه من قبل المواطن للحصول على الجواز الالكتروني، وما نسبة الفوائد المالية للوزارة والشركة، والسند القانوني لزيادة الأجور المترتبة على المواطنين للحصول على الجواز
(٨) (٢٠٢٣/٨/١٢)	محمد الخفاجي	وزير الداخلية السيد عبد الأمير الشمري	حول أسباب عدم انهاء عقد فحص المركبات الالكتروني (الهزة) لحد الان سيما مع وجود مخالفات قانونية وأعباء على كاهل المواطنين.
(٨) (٢٠٢٣/٨/١٢)	هادي حسن السلامي	وزير المالية السيدة طيف سامي	لبيان إجراءات الوزارة في إعادة البناء ومكافحة الفساد واتمتة النظام في المصارف ودوائر الوزارة والربط الالكتروني.
(١٩) (٢٠٢٣/١٠/٤)	حنان الفتلاوي	السيدة هيام الياسري وزيرة الاتصالات	حول الأسباب الموجبة لحظر تطبيق تليكرام في العراق الذي يتنافى مع حرية التعبير والديمقراطية والاضرار الاقتصادية التي تسبب بها قرار الحظر المفاجئ والإجراءات التي اتخذتها الوزارة لتقليل الضرر على الشرائح المستفيدة من قطاع الاقتصاد الرقمي المعتمد على تطبيق تليكرام وهل يوجد كتاب رسمي بذلك

➢ الملخص العددي لعمل المجلس

العنوان	تموز	آب	ايلول	تشرين الاول	تشرين الثاني	المجموع
الجلسات	٥	٦	٥	٧	٣ استثنائية	٣+٢٣ استثنائية
مجموع الفقرات	٣١	٣٣	٣٠	٣١	٣	١٢٨
الفقرات المنفذة	٢٢	٢٢	١٧	١٦	٢	٧٩
الفقرات غير المنفذة	٩	١١	١٣	٨	١	٤٩
القوانين المقروءة قراءة اولى	١٥	٦	٧	٣	١	٣٢
القوانين المقروءة قراءة ثانية	٢	٩	٧	٢	١	٢١
القوانين المصوت عليها	٦	٦	٢	٧	١	٢٢
الاستضافات	٠	٠	٠	٠	٠	٠
البيانات المقروءة	٣	١	٠	٣		٧
التصويت الداخلي		٢	٤	٢	٢	١٠
الاستجوابات	٠	٠	٠	٠	٠	٠
التقارير	٠	٠	٠	٠	٠	٠
سؤال شفهي	٠	١	٠	١		٢
طلب حضور	٠	٠	٠	٠	٠	٠

الملحقات

الملحق رقم (١)

بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا
العدد: ٣٢٢/اتحادية/٢٠٢٣

كۆماری عیراق
دادگای باڵای ئیتیحادی

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتأريخ ٢٠٢٣/١٢/١٤ برئاسة القاضي السيد جاسم محمد عبود وعضوية القضاة السادة سمير عباس محمد وغالب عامر شنين وحيدر جابر عبد وحيدر علي نوري وخلف احمد رجب وايوب عباس صالح وعبد الرحمن سليمان علي وديار محمد علي المأذونين بالقضاء باسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي:

مقدم الطلب: محسن المندلاوي/ ع. رئيس مجلس النواب/ إضافة لوظيفته.

الموضوع: طلب تفسير.

الطلب:

ورد الى هذه المحكمة كتاب مجلس النواب/ مكتب الرئيس بالعدد (م. ر/ ٢٦٣٤ المؤرخ في ٢٠٢٣/١٢/١١) المتضمن ما يلي: ((لغرض انتخاب رئيس مجلس النواب ومعالجة موضوع خلو منصبه، وحيث إن المادة (٥١) من الدستور نصت على أنه (يضع مجلس النواب نظاماً داخلياً له لتنظيم سير العمل فيه)، وحيث إن المادة (٥٥) من الدستور نصت على أنه (ينتخب مجلس النواب في أول جلسة له رئيساً، ثم نائباً أول ونائباً ثانياً، بالأغلبية المطلقة لعدد أعضاء المجلس، بالانتخاب السري المباشر)، وحيث إن المادة (٥٩) من الدستور نصت على أنه (أولاً- يتحقق نصاب انعقاد جلسات مجلس النواب بحضور الأغلبية المطلقة لعدد أعضائه، ثانياً: تتخذ القرارات في جلسات مجلس النواب بالأغلبية البسيطة، بعد تحقق النصاب، ما لم ينص على خلاف ذلك)، وحيث إن المادة (١٢/ثالثاً) من النظام الداخلي لمجلس النواب نصت على أنه (اذا خلا منصب رئيس المجلس أو أي من نائبيه لأي سبب كان ينتخب المجلس بالأغلبية المطلقة خلفاً له في أول جلسة يعقدها لسد الشاغر وفقاً لضوابط التوازنات السياسية بين الكتل)، وحيث إن الدستور والنظام الداخلي للمجلس لم يتضمنا نصاً صريحاً بالآلية الواجب اتباعها من المجلس في حالة عدم حصول أيٍ من المرشحين لهذا المنصب على الأغلبية المطلقة لعدد أعضاء المجلس في الجولة الأولى، والتي يتم إجراؤها بين المرشحين جميعهم، وكما لم يتضمن النص على الآلية الواجب اتباعها في حالة عدم حصول أي مرشح على الأغلبية المطلقة وتم إعادة فتح باب الترشيح مجدداً لمنصب رئيس المجلس، ومدى جواز من تقدم للترشيح لمنصب رئيس المجلس ولم يفز بالأغلبية المطلوبة في نفس الجلسة ترشيح نفسه ثانية في جلسة أخرى، أو يقتصر فتح باب الترشيح على مرشحين جدد، وحيث أنه جرت العادة في الدورات الانتخابية السابقة عند انتخاب رئيس المجلس ونائبيه باعتماد الآلية التي تتضمن أنه (اذا لم يحصل أي من المرشحين على الأغلبية المطلوبة، يتم التنافس بين المرشحين الحاصلين على اعلى الأصوات)، وبالنظر للاجتهادات في موضوع آليات انتخاب رئيس المجلس في حالة خلو منصبه، ولغرض تحديد الآليات القانونية الواجب اتباعها دون لبس أو غموض

الرئيس
جاسم محمد عبود

المحكمة الاتحادية العليا . العراق . بغداد . حي الحارثية . موقع ساعة بغداد
هاتف – ٠٠٩٦٤٧٧٠٦٧٧٠٤١٩
البريد الالكتروني
الموقع الالكتروني
ص . ب –٥٥٥٦٦

Federal Supreme Court – Iraq- Baghdad
Tel -009647706770419
E-mail: federalcourt_iraq@yahoo.com suits@iraqfsc.iq
Website: www.iraqfsc.iq
PO.BOX: 55566

أو اجتهاد أو تفسيرات غير صحيحة لانتخاب رئيس مجلس النواب، ولما تقدم يرجى تفضلكم ببيان إمكانية قيام المجلس وبما ينسجم مع النصوص الدستورية باعتماد أحد الخيارين الآتيين:

أولاً: إمكانية قيام مجلس النواب باتخاذ قرار استناداً لنص المادة (٥٩/ثانياً) من الدستور يتضمن: اعتماد الآلية التي تتضمن أنه (اذا لم يحصل أي من المرشحين على الأغلبية المطلوبة في الجولة الأولى، يتم التنافس بين المرشحين الحاصلين على اعلى الأصوات في الجولة الثانية).

استبعاد المرشح لمنصب رئيس المجلس والذي لم يفز بالأغلبية المطلوبة في نفس الجلسة من ترشيح نفسه ثانية في جلسة أخرى ويقتصر فتح باب الترشيح على مرشحين جدد.

ثانياً: استناداً لنص المادة (٥١) من الدستور والتي نصت على أنه (يضع مجلس النواب نظاماً داخلياً له لتنظيم سير العمل فيه) قيام مجلس النواب بعقد جلسة خاصة لتعديل النظام الداخلي ومعالجة النقص الحاصل في الدستور والنظام الداخلي بهذا الخصوص وإجراء تعديلات أخرى ضرورية استناداً لنص المادة (١٤٧) من النظام الداخلي للمجلس، والتي تنص على أنه (يجوز إجراء تعديلات على هذا النظام بناءً على اقتراح من رئيس المجلس ونائبيه مجتمعين أو خمسين عضواً من أعضاء المجلس وبموافقة أغلبية عدد الأعضاء)).

وبعد دراسة الطلب من هذه المحكمة توصلت الى القرار الآتي:

القرار:

تجد المحكمة الاتحادية العليا أن المادة (٥٥) من دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥، والتي نصت على أن (ينتخب مجلس النواب في أول جلسة له، رئيساً، ثم نائباً أول ونائباً ثانياً، بالأغلبية المطلقة لعدد أعضاء المجلس، بالانتخاب السري المباشر) تخص انتخاب رئيس مجلس النواب ونائبيه في أول جلسة له حيث يدعو الى تلك الجلسة رئيس الجمهورية بمرسوم جمهوري خلال (١٥) خمسة عشر يوماً من تاريخ المصادقة على نتائج الانتخابات العامة وتعقد الجلسة برئاسة أكبر الأعضاء سناً لانتخاب رئيس المجلس ونائبيه استناداً لأحكام المادة (٥٤) من الدستور ويتم انتخاب رئيس المجلس ونائبيه بالأغلبية المطلقة لعدد أعضاء مجلس النواب وبالانتخاب السري المباشر وفقاً لما جاء في المادة (٥٥) من الدستور، كما وتجد المحكمة الاتحادية العليا أن دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥، لم يرد فيه نص يعالج كيفية انتخاب رئيس المجلس أو نائبيه خلال مدة الدورة الانتخابية اذا خلا احد المناصب المذكورة، بل أن الذي عالج ذلك هو المادة (١٢/ ثالثاً) من النظام الداخلي لمجلس النواب رقم (١) لسنة ٢٠٢٢ والتي نصت على (إذا خلا منصب رئيس المجلس أو أي من نائبيه لأي سبب كان ينتخب المجلس بالأغلبية المطلقة خلفاً له في أول جلسة يعقدها لسد الشاغر وفقاً لضوابط التوازنات السياسية بين الكتل)، ووفقاً لذلك فإن انتخاب رئيس مجلس النواب إذا شغر منصبه لأي سبب كان فإن مجلس النواب يدعو أعضائه

الرئيس
جاسم محمد عبود

المحكمة الاتحادية العليا . العراق . بغداد . حي الحارثية . موقع ساعة بغداد
هاتف – ٠٠٩٦٤٧٧٠٦٧٧٠٤١٩
البريد الالكتروني
الموقع الالكتروني
ص . ب –٥٥٥٦٦

Federal Supreme Court – Iraq– Baghdad
Tel -009647706770419
E-mail: federalcourt_iraq@yahoo.com suits@iraqfsc.iq
Website: www.iraqfsc.iq
PO.BOX: 55566

للانعقاد بغية فتح باب الترشيح لذلك المنصب لمن يرغب بالترشيح من أعضاء مجلس النواب، وعلى أن يقتصر فتح باب الترشيح على تلك الجلسة المعلن عنها لأجل حسم موضوع انتخاب رئيس المجلس بالوقت المناسب وعدم إطالة أمد ذلك، ويتم انتخاب رئيس المجلس بالأغلبية المطلقة لعدد أعضاء مجلس النواب في ذات الجلسة أو في الجلسات التالية لمجلس النواب، وإن ذلك لا يمنع من وجوب استمرار مجلس النواب بأداء مهامه خلال الفصل التشريعي وانعقاد جلساته برئاسة أحد نائبي الرئيس لحين انتخاب رئيساً جديداً للمجلس، ويجب أن لا يكون عدم انتخاب رئيساً للمجلس لعدم الحصول على الأغلبية المطلوبة مبرراً لتعطيل عمل مجلس النواب، لا سيما أن هذه المحكمة سبق وأن أصدرت قرارها بالعدد (٩/ت/٢٠٠٩ في ٢٠٠٩/٢/٥) بذات المآل؛ عليه ولكل ما تقدم تجد المحكمة الاتحادية العليا ما يأتي:

((إن خلو منصب رئيس مجلس النواب معالج بأحكام المادة (١٢/ثالثاً) من النظام الداخلي لمجلس النواب، وإن ذلك يقتضي انعقاد مجلس النواب لغرض فتح باب الترشيح لرئاسة مجلس النواب لمن يرغب من أعضاءه، وأن يقتصر فتح باب الترشيح على تلك الجلسة فقط، لأجل حسم موضوع انتخاب رئيس المجلس بالوقت المناسب وعدم إطالة أمد ذلك ولا يجوز قبول أي ترشيح جديد بعد البدء بإجراءات التصويت، ويتم انتخاب رئيس المجلس بالأغلبية المطلقة في تلك الجلسة أو في الجلسات التالية بعد الجلسة الأولى (من ضمن جميع المرشحين في الجلسة الأولى – باستثناء من يطلب الانسحاب من الترشح) مع وجوب استمرار مجلس النواب بأداء مهامه خلال الفصل التشريعي وتنعقد جلساته برئاسة أحد نائبي الرئيس لحين انتخاب رئيس جديد له، وأن لا يكون عدم انتخاب رئيساً جديداً مبرراً لتعطيل عمل مجلس النواب))

وصدر بالاتفاق استناداً لأحكام المادتين (٩٣ و٩٤) من دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ والمادة (٥/ثانياً) من قانون المحكمة الاتحادية العليا رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٥ المعدل بالقانون رقم (٢٥) لسنة ٢٠٢١ باتاً وملزماً للسلطات كافة وحرر في الجلسة المؤرخة ٢٩/جمادي الأولى/١٤٤٥ هجرية الموافق ٢٠٢٣/١٢/١٤ ميلادية.

القاضي
جاسم محمد عبود
رئيس المحكمة الاتحادية العليا

المحكمة الاتحادية العليا . العراق . بغداد . حي الحارثية . موقع ساعة بغداد
هاتف – ٠٠٩٦٤٧٧٠٦٧٧٠٤١٩
البريد الالكتروني
الموقع الالكتروني
ص . ب –٥٥٥٦٦

Federal Supreme Court – Iraq– Baghdad
Tel –009647706770419
E-mail: federalcourt_iraq@yahoo.com suits@iraqfsc.iq
Website: www.iraqfsc.iq
PO.BOX: 55566

الملحق رقم (٢)

القوانين	اللجان	عدد المواد
مقترح قانون التعديل الثاني لقانون استبدال أعضاء مجلس النواب رقم (٦) لسنة ٢٠٠٦	اللجنة القانونية	٢
مشروع قانون تصديق اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمار بين حكومة جمهورية العراق وحكومة دولة الامارات العربية	العلاقات الخارجية	٢
مشروع قانون التعديل الثاني لقانون وزارة العمل والشؤون الاجتماعية رقم (٨) لسنة ٢٠٠٦	العمل ومنظمات المجتمع المدني	١١
مشروع قانون إعداد مفوضي الشرطة	الأمن والدفاع، والقانونية، والتعليم العالي	٤٠
مشروع قانون التعديل الأول لقانون الشركات الامنية الخاصة رقم ٥٢ لسنة ٢٠١٧	الأمن والدفاع	١٥
مشروع قانون انضمام جمهورية العراق الى الاتفاقية الدولية للبحث والإنقاذ في البحار (SAR) لعام ١٩٧٩	العلاقات الخارجية	٢
مشروع قانون انضمام جمهورية العراق الى بروتوكول عام ٢٠٠٥ المتعلق ببروتوكول قمع الاعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة المنصات الثابتة في الجرف القاري لعام ١٩٨٨	العلاقات الخارجية	٢
مشروع قانون انضمام جمهورية العراق الى بروتوكول لتعديل الاتفاقية بشأن الجرائم وبعض الأفعال الأخرى التي ترتكب على متن الطائرات	العلاقات الخارجية	٢
مشروع قانون انضمام جمهورية العراق الى بروتوكول عام ١٩٩٧ لتعديل الاتفاقية الدولية لمنع التلوث من السفن لعام ١٩٧٣ في صيغتها المعدلة ببروتوكول عام ١٩٧٨ المتعلق بها	العلاقات الخارجية	٢
مشروع قانون انضمام جمهورية العراق الى معاهدة مراكش لتيسير النفاذ الى المصنفات المنشورة بفائدة الأشخاص المكفوفين او معاقي البصر او ذوي اعاقات أخرى في قراءة المطبوعات	العلاقات الخارجية	٢
مشروع قانون انضمام جمهورية العراق الى الاتفاقية الدولية المتعلقة بالتدخل في أعالي البحار في حالة وقوع حوادث مسببة للتلوث الزيتي لعام ١٩٦٩ والبروتوكول المتعلق بالتدخل في أعالي البحار في حالات التلوث بمواد غير الزيت لعام ١٩٧٣	العلاقات الخارجية	٢
مشروع قانون انضمام جمهورية العراق الى الاتفاقية الدولية في شأن انشاء صندوق دولي للتعويض عن اضرار التلوث بالزيت لعام ١٩٩٢	العلاقات الخارجية	لم ينشر
مشروع قانون تصديق اتفاقية بين العراق وحكومة أرمينيا لإعفاء حاملي جوازات السفر الدبلوماسية والخدمة من سمة الدخول	العلاقات الخارجية	٢
مشروع قانون تصديق اتفاقية اعفاء حملة جوازات السفر الدبلوماسية والخدمة من سمة الدخول بين حكومة جمهورية العراق وحكومة جمهورية قبرص	العلاقات الخارجية	٢
مشروع قانون تصديق اتفاقية الاعفاء المتبادل من سمة الدخول لحاملي جوازات السفر الدبلوماسية والخاصة والخدمة وجوازات الشؤون العامة بين العراق وحكومة الصين الشعبية	العلاقات الخارجية	٢

مشروع قانون تصديق اتفاقية اعفاء حاملي جوازات السفر الدبلوماسية والخدمة والخاصة من سمة الدخول بين حكومة جمهورية العراق وحكومة روسيا الاتحادية	العلاقات الخارجية	٢
مشروع قانون الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية	التخطيط الاستراتيجي والخدمة الاتحادية	لم ينشر
مشروع قانون تصديق جمهورية العراق على الاتفاقية العربية لمنع ومكافحة الاستنساخ البشري	العلاقات الخارجية	٢
مشروع قانون التعديل الثاني لقانون مكاتب الخدمات العلمية والاستشارية في مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي رقم (٧) لسنة ١٩٩٧	التعليم العالي والبحث العلمي	٦
مشروع قانون الهيأة الوطنية للرقابة النووية والاشعاعية والكيميائية والبايولوجية	الصحة والبيئة والتعليم العالي والبحث العلمي	لم ينشر
مشروع قانون انضمام جمهورية العراق الى النظام الأساسي للمجلس الدولي للتمور	العلاقات الخارجية	٢

ملحق رقم (٣)

ت	تصويتات	رقم الجلسة وتاريخها
١	التصويت على تعيين الدكتور احمد عبد الزهرة كاظم الفتلاوي منسقا عاما لشؤون المحافظات وبدرجة وزير في الهيئة العليا للتنسيق بين المحافظات، والسيد صفوان بشير يونس سيف الدين أمينا عاما لمجلس النواب	الجلسة الثامنة (٢٠٢٣/٨/١٢)
٢	التصويت على تعيين السيد احسان ياسين شاكر العوادي مديرا لمكتب رئيس مجلس الوزراء	الجلسة التاسعة (٢٠٢٣/٨/١٤)
٣	التصويت على عدد المستشارين في مجلس النواب وتحديدهم بستة مستشارين استنادا الى احكام قانون تنظيم عمل المستشارين رقم ٣ لسنة ٢٠٢٢ الذي تم نشره في الجريدة الرسمية، وهم مستشار البحث والتطوير ومستشار الشؤون التشريعية والمستشار المالي والمستشار السياسي والمستشار القانوني ومستشار شؤون النزاهة ومكافحة الفساد	الجلسة الرابعة عشر (٢٠٢٣/٩/١٢)
٤	التصويت وبناء على كتاب من رئيس الجمهورية، بتعيين الدكتور علي يوسف الشكري رئيسا لهيئة المستشارين والخبراء في رئاسة الجمهورية.	الجلسة السادسة عشر (٢٠٢٣/٩/٣٠)
٥	التصويت على تعيين السيد باسم محمد يونس البدري رئيسا للهيئة الوطنية للمسالة والعدالة والسيد صلاح مزاحم الجبوري نائبا لرئيس الهيئة، على ان يتم ارسال تقريرها المتعلق بأنهاء عملها بناء على المادة ٢٥ من قانون الهيئة.	الجلسة السادسة عشر (٢٠٢٣/٩/٣٠)
٦	التصويت على تشكيل لجنة نيابية تسمى لجنة العشائر بعد فصلها عن لجنة الأوقاف والشؤون الدينية على ان تحدد رئاسة المجلس عدد وأسماء أعضاء اللجنة وتشكل استثناء من النظام الداخلي لمجلس النواب.	الجلسة السادسة عشر (٢٠٢٣/٩/٣٠)
٧	التصويت على المقررات الخاصة بمناقشة القصف الوحشي على قطاع غزة والحصار المفروض عليها	الجلسة الثانية والعشرين (٢٠٢٣/١٠/١٥)
٨	التصويت على رد مشروع قانون انضمام الى النظام الأساسي لمنظمة تنمية المرأة في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي الى الحكومة وبطلب من لجنة العلاقات الخارجية.	الجلسة الرابعة والعشرين (٢٠٢٣/١٠/١٧)
٩	التصويت على القاضي نجم عبدالله احمد رئيسا للادعاء العام والقاضي ليث جبر حمزة رئيسا لهيئة الاشراف القضائي، بناء على ترشيح مجلس القضاء الأعلى.	الجلسة الاستثنائية (٢٠٢٣/١١/١٥)
١٠	التصويت على تأجيل انتخاب رئيس مجلس النواب لحين تحقيق التوازن السياسي، واستنادا الى المادة ١٢/ثالثا من النظام الداخلي، إضافة الى قرار المحكمة الاتحادية العليا الذي يوجب استمرار مجلس النواب في أداء مهامه بتولي نائب الرئيس رئاسة جلسات المجلس.	الجلسة الاستثنائية (٢٠٢٣/١١/٢٢)

ملحق رقم (٤)

اسم النائب	رقم الجلسة وتاريخها	نقطة نظام	مناقشة قانون
عادل حاشوش جابر جاسم الحاتمي	(٤) (٢٠/٧/٢٠٢٣)		بخصوص عدم توافر نص القانون وزارة العمل والشؤون الاجتماعية اذا كان هدف الغاء دائرة التقاعد والضمان الاجتماعي كل موادها سوف يكون هنالك خلل بالإضافة الى اجتماع مجلس العمل كل ثلاثة اشهر في بلد فيه بطالة كبيرة فترة طويلة (مع مداخلة واحدة)
	(٣) (١٨/٧/٢٠٢٣)		بخصوص تراجع اللجان عن القوانين المدرجة في جدول الاعمال و اذا كان هنالك قله في المشاريع المعدة للتصويت او القراءات فبعض اللجان منها لجنة التعليم العالي ليها مقترحات جاهزة وباتفاق مع الحكومة
	(٦)(١/٨/٢٠٢٣)		بخصوص موضوع ترسيم الحدود البحرية بين العراق ودولة الكويت
	(٦)(١/٨/٢٠٢٣)		حتى يتحقق الهدف من هذه الاتفاقية لابد للجنة العلاقات الخارجية أن تبادر الى مخاطبة الحكومة وتحديداً وزارة الخارجية للانضمام لهذه الاتفاقية ليتحقق الهدف منها الهدف ليس فقط الانضمام الى الاتفاقيات إذا لم تكن هناك بيئة تشريعية وطنية تنسجم مع هذه الاتفاقيات.
	(٦)(١/٨/٢٠٢٣)		بخصوص قانون التأمين على المسؤولية الشخصية، التأمين هل هي مستعدة تدفع هكذا مبالغ؟ من غير المعقول أن تكون مستعدة أن تدفع هكذا مبالغ ليس لديها رأسمال يكفى، فأقصد هنا النص الذي في قانون التأمين أشمل وأكثر حماية للمال العام.
	(٧)(٣/٨/٢٠٢٣)		حول موضوع تعويض مرض العوز المناعي (مع مداخلة واحدة)
	(١١) (١٦/٨/٢٠٢٣)		ملاحظات حول المادة ١،٢،٦،٧ من قانون تصديق الاتفاقية اعفاء المتبادل من سمة الدخول لحاملي جوازات السفر الدبلوماسية بين العراق والصين

	(١١) (١٦/٨/٢٠٢٣)	حول المادة ٣٠ من النظام الداخلي والمادة ٦١ من الدستور بخصوص الجانب الرقابي وتشكيل لجنة هدفها متابعة تنفيذ القوانين	
	(١٣)(١١/٩/٢٠٢٣)		حول المادة ل ٢ من قانون مكافحة الإرهاب بخصوص حكم الإعدام لمن ارتكب جريمة إرهابية نشا عنها موت انسان من المفترض ان يضاف اليها لمن تسبب بعاهات مستديمة وجروح والمادة ٤ و٥ و٨ و١٠ و١١ من ذات القانون
	(١٤)(١٢/٩/٢٠٢٣)		بخصوص عدم ارجاء العراق المفاوضات مع الدول الجوار ولم يقايض هذه المصالح التجارية مع تركيا مقابل المياه ولم نسمع حتى لو هددت مجرد تهديد الجانب التركي بإقامة دعوة في المحافل الدولية.(مع مداخلة واحدة)
	(١٥) (١٨/٩/٢٠٢٣)		مناقشة قانون تصديق جمهورية العراق على الاتفاقية العربية لمنع ومكافحة الاستنساخ البشري واستناده الى القوانين الوطنية
	(١٥) (١٨/٩/٢٠٢٣)		بخصوص قانون انضمام العراق الى المجلس النظام الأساسي للتمور فيه كلف مالية
	(١٦)(٣٠/٩/٢٠٢٣)		بخصوص تعديل المادة ١/٢/٣/٨/١٠/١١ من قانون إقامة الأجانب
يوسف بعير علوان عبدعلي الكلابي	(٢)(١٧\٧\٢٠٢٣)		بخصوص الطلب المقدم حول طرح الثقة على السيد النائب الثاني
	(٤) (٢٠/٧/٢٠٢٣)	حول المادة (٨) من الدستور بالإضافة الى ازمة المياه	
	(٦)(١/٨/٢٠٢٣)		حول موضوع الجندر والجنادرة والمطالبة بتشريع قوانين لحماية المجتمع وتحصينه
	(٧)(٣/٨/٢٠٢٣)		حول موضوع تعديل قانون وزارة التعليم والبحث العلمي

	(١١) (١٦/٨/٢٠٢٣)	حول التغيرات الحاصلة في الجداول وبعض الفقرات في قانون الموازنة بدون تصويت اللجنة المالية عليها وحذف بعض المشاريع المهمة منها مثل مشروع دوار الامام الحسين	
	(١٣)(١١/٩/٢٠٢٣)		مناقشة حول مشروع قانون التعديل الثاني لقانون التأمين على المسؤولية الشخصية لموظفي دوائر الدولة والقطاع العام رقم (٤٧) لسنة ١٩٩٠. وعقد الاجتماع مع اللجنة القانونية
	(١٤) (١٢/٩/٢٠٢٣)		حول انعكاسات الشحة المائية بسبب محاور وهي كثرت النزاعات ما بين القرى الريفية والمناطق الزراعية والتصحر وقله المساحات الزراعية من ٨٠ الى ١٤ مليون دونم صالح للزراعة وانخفاض الثورة الحيوانية (مع مداخلة واحدة)
	(١٥) (١٨/٩/٢٠٢٣)	حول المادة (٦١) من الدستور وبالإضافة الى المطالبة باقتراض المحافظات النفطية التي لديها امول مستحقة لدى الحكومة بنفس مبدأ العدالة مع كردستان	
رائد حمدان عاجب هاشم مالكي	(٣) (١٨/٧/٢٠٢٣)		حول البند ٨ من المادة ١ عرفت الإقليم للمملكة العربية السعودية غير الإقليم بالنسبة للعراق، بالنسبة لمملكة العربية السعودية تستطيع رؤيتهُ جنابك مباشرةً، قالت الإقليم بالنسبة للعراق هو الأراضي، والمياه الداخلية، والبحر الإقليمي.
	(٦)(١/٨/٢٠٢٣)		حول عدم وجود تعارض بين قانون التأمين وقانون التضمين

	(٧)(٣/٨/٢٠٢٣)		حول اجراء التعديلات على قانون وزارة التعليم العالي والبحث العلمي مثلا إضافة ممثلين ونقابة المعلمين في وزارة التعليم العالي ومسالة اختيار القيادات الجامعية
	(٨)(١٢/٨/٢٠٢٣)	هناك مخالفة دستورية أنه بموجب نظام داخلي تم استحداث منصب بدرجة وزير وهذا أمر خلاف مبدأ الفصل بين السلطات ويفترض أن يعدل قانون المحافظات ليتضمن هكذا منصب أو هكذا درجة	
	(٩) (١٤/٨/٢٠٢٣)		بخصوص المطالبة باتخاذ الإجراءات لأنهاء بعثت اليوناني في الأمم المتحدة وتكثيف جهود اللجنة الخاصة بأنهاء ارتباط العراق لأحكام الفصل السابع
	(١٤)(١٢/٩/٢٠٢٣)		حول المرجعيات القانونية الدولية بين ايران وتركيا ومنها معاهدة لوزان بين تركيا والحلفاء ١٩٢٣ والمادة ١٠٩ بشأن ضرورة الحفاظ على الحقوق المكتسبة لسوريا ولعراق في مياه دجلة والفرات
ريبوار هادي عبد الرحمن برايم	(٣) (١٨/٧/٢٠٢٣)		المطالبة بسحب قانون المساعدة القانونية من جدول الاعمال لعدم اكتمال الصياغات النهائية
	(٦)(١/٨/٢٠٢٣)		حول المادة لـ (٩) من القانون يفرض على دوائر الدولة بالتعاون مع شركة التأمين لإعادة الأموال مرة أخرى الى شركة
	(١٢)(٩/٩/٢٠٢٣)		المطالبة من مجلس النواب باتخاذ كافة الإجراءات الدستورية التي تضمن حق أبناء شعبنا في إقليم كردستان ومفاتحة الحكومة لغرض صرف الرواتب لهم وفي حال عدم صرفها سوف نتخذ كافة السبل القانونية لغرض الدفاع عن أبناء كردستان
	(١٣)(١١/٩/٢٠٢٣)		مناقشة حول مشروع قانون التعديل الثاني لقانون التأمين على المسؤولية الشخصية لموظفي دوائر الدولة والقطاع العام رقم (٤٧) لسنة ١٩٩٠.
	(١٤)(١٢/٩/٢٠٢٣)		حول موضوع الاستخدام الصحيح لمياه الامطار والاطلاقات التي تصل من دول المنبع من خلال بناء السدود كونه مشاريع استراتيجية

			بالإضافة الى كيف نطالب الجيران ومناقشة مشكلة المياه وعدد الحضور الحالي ٢٦ نائب من اصل ٣٢٩
	(٣٠/٩/٢٠٢٣) (١٦)		بخصوص المادة ١٣٢ من النظام الداخلي المقترح المقدم من اللجنة القانونية من مادة واحدة المقترحات المقدمة من السيدات والسادة ليس له علاقة بالمادة المقدمة من قبل اللجنة القانونية متعلقة بالمواد الاخرى
عاليه نصيف جاسم عزيز العبيدي	(١/٨/٢٠٢٣)(٦)		بخصوص تشكيل لجنة مشتركة بين اللجنة القانونية والامن والدفاع والعلاقات الخارجية لدراسة موضوع يتعلق بسيادة العراق بكون العراق طرف من المفاوضات الكويتية السعودية الإيرانية (نقاش بمداخلتين)
	(١/٨/٢٠٢٣)(٦)		حول إذا كانت المسؤولية الشخصية سنحمل الموظف غرامة أو نحمل الموظف ضمان هذا المبلغ، واذا كانت الارتكاب وظيفياً أي خزينة الدولة التأمين هي التي تتحمل هذه المسؤولية، يجب التفريق أما بتبياننا اليوم من قبل اللجنة القانونية هل هو من جرائم الفساد أم المسؤولية التقصيرية للموظف.(مع مداخلة واحدة)
	(١٣/٨/٢٠٢٣) (٨)	بخصوص المادة ٥٢ من النظام الداخلي لا يجوز أن تدرج بجدول الاعمال الاسئلة المرتبطة بموضوعات محالة إلى لجان المجلس هذه من ناحية، وبالتالي المفترض أن يذهب الملف إلى القضاء.	
	(١٤/٨/٢٠٢٣) (٩)		المفترض يتضمن التقرير التزامات الطرف الآخر بخضوع العراقيين بذات الالتزامات في هذه الاتفاقية وفقاً للمبدأ القائم في ميثاق الامم المتحدة بمبدأ المعاملة بالمثل ، نحن نضع التزامات على العراق دون أن يعطوننا هل العراقيين يتمتعون بذات الامتيازات
	(١٢/٩/٢٠٢٣)(١٤)		لدينا قضية اقتصاد، قضية مياه، قضية أمن مع تركيا اما الجانب الإيراني نسبة المياه ليسَ بالمستوى الذي ممكن أن يؤثر على الداخل العراقي، لدينا اقتصاد بالإمكان استخدام هذهِ الورقة الاقتصادية مثل فرض ضرائب أو التفاوض على الورقة الاقتصادية مقابل المياه،

فالح حسن جاسم مطلك الحريشاوي	(١٥\٧\٢٠٢٣) (١)		بخصوص انخفاض الاطلاقات المائية من دول الجوار والثروة الحيوانية
	(١٧\٧\٢٠٢٣)(٢)		حول المادة ٥٠ من الدستور والقصف من تركيا لشمال العراق فنطالب من الحكومة بقطع العلاقات مع تركيا والتبادل التجاري وإخراج القوات التركية من شمال العراق
	(١٢/٨/٢٠٢٣)(٨)		حول ابعاد المزاج السياسي من قانون ايجار الأراضي الزراعية وأهميته لخدمة الفلاحين
	(٣٠/٩/٢٠٢٣) (١٦)		أشار قانون إقامة الأجانب الى قضية معالجة وضع الفلسطينيين في العراق ويحسب الى مجلس النواب عندما شرع قانون تجريم الدول التي تتعامل مع إسرائيل نحن مع تعامل الفلسطيني تعامل العراقي في الحقوق والواجبات
	(١/١٠/٢٠٢٣)(١٧)		حول دعوة مجلس النواب بمتابعة ملف استرداد الفاسدين والمجرمين ومطالبة السلطة القضائية الانتربول من خلال وزارة الخارجية لمثولهم امام القضاء العراقي (نقاش بـ ٧ مداخلات)
امير كامل محمد حمود المعموري	(١/٨/٢٠٢٣)(٦)		بخصوص قانون التأمين على المسؤولية الشخصية لموظفي دوائر الدولة
	(٣/٨/٢٠٢٣)(٧)		"أتمنى ان تكون هناك فقرة من ضمن القانون تعويض العوز المناعي للحالات الأخرى المشابهة لذلك المرض.
	(١٤/٨/٢٠٢٣) (٩)		بخصوص مخاطبة رئاسة الوزراء بخصوص العجلة بالتصويت على قانون الخاص بذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة
	(١٢/٩/٢٠٢٣)(١٤)		عدم وجود إجراءات من الحكومة بخصوص التعامل مع ازمة المياه كأزمة حقيقية مقبلة ويمكن استخدام المجال الاقتصادي والمني كوسيلة ضغط للحصول على حقوقه المشروعة
	(٢/١٠/٢٠٢٣) (١٨)		بخصوص ضرورة حضور ممثل مجلس الدول لتوضيح قرار بان ليس من حق النائب يستفسر عن ملفات السلطة التنفيذية (مع مداخلة واحدة)
حنان سعيد محسن علوان الفتلاوي	(٣/٨/٢٠٢٣)(٧)		المفروض وزارة الصحة تعطينا تحديث أين وصلت بالتعويض في المحاكم الدولية هل هناك قضية مرفوعة على اعتبار من الثمانينيات وأين وصلت إذا كانت مرفوعة؟ نتمنى ان تحدد الأعداد والأسماء حتى لا يتم إضافة إشخاص أخرين.

	(١٤/٨/٢٠٢٣) (٩)		الملاحظة حول فقرة البدون بدل في قانون ايجار الأراضي الزراعية المعرضة للطعن من قبل الحكومة وحتى نحسس المستفيد بقيمة ما سوف يأخذه ولو بدل رمزي
	(٩/٩/٢٠٢٣)(١٢)		ادعو حكومة إقليم كردستان الى تسليم إيرادات الإقليم من الضرائب والرسوم والجمارك ولو كان هنالك نفط حتى تتمكن حكومة من تحويل حصة الإقليم كردستان من الموازنة
	(١٢/٩/٢٠٢٣)(١٤)		بخصوص السقي بالسيح، قضية التبطين لماذا فقط في منطقتين الدغارة وعفك لماذا لا يكون بأكثر من منطقة لكي نقلل من الهدر الكبير في المياه وأتمنى من سيادة رئيس الجلسة أن نخرج بتوصيات حقيقية وملزمة للحكومة ولكل الأطراف لكي يتم معالجة هذا الملف بشكل صحيح
	(٤/١٠/٢٠٢٣) (١٩)		السؤال الموجة لوزيرة الاتصالات بخصوص معرفة أسباب حضر تطبيق التليكرام في العراق والذي يتنافى مع مبدا الحرية في العراق (نقاش بـ ٢٣ مداخلة)
مثنى امين نادر حسين	(٣/٨/٢٠٢٣)(٧)		بخصوص تحميل الشركة الفرنسية التبعات القانونية وليس تعويض المتضررين من مجزرة العوز المناعي فقط
	(٣/٨/٢٠٢٣)(٧)		بخصوص أوضاع إقليم كردستان والموظفين الذين لم يستلموا رواتب منذ شهرين (مع مداخلة واحدة)
	(١٦/٨/٢٠٢٣) (١١)	حول المادة ٤٥ من النظام الداخلي بخصوص موضوع حذف المداخلات من قبل الرئيس (نقطة مع مداخلتين)	
	(٩/٩/٢٠٢٣)(١٢)		المطالبة من الحكومة الاتحادية بالتعاون مع حكومة الإقليم بالبت بشكل نهائي في الدرجات الوظيفية بتفاصيلها واستحقاها وابعاد ذلك عن أي مناكفات سياسية بين الحكومتين
اميد محمد احمد غفور فيض الله	(١٨/٧/٢٠٢٣) (٣)		بخصوص قانون المساعدة القانونية (نقاش بـ ٦ مداخلات)
	(٩/٩/٢٠٢٣) (١٢)		المطالبة من الكتل السياسية عدم دفع الجهات التي يعيشون على النعرات القومية ونركز على اجراء الانتخابات لكي نعلم ان كركوك تحتاج الى انتخابات لكي يدوم الاستقرار

	(١٤)(١٢/٩/٢٠٢٣)		بخصوص شحة المياه في كركوك وبناء السدود الترابية
حسن سالم عباس جبر الزيرجاوي	(٥)(٣١/٧/٢٠٢٣)		بخصوص استضافة وزير الخارجية ووزير النقل
	(٨)(١٢/٨/٢٠٢٣)		بخصوص مقترح قانو ن الشذوذ الجنسي ومشروع يتعلق بالتجاوزات الكويتية على الأراضي والمياه العراقية (نقاش بثلاث مداخلات)
	(١١) (١٦/٨/٢٠٢٣)		المطالبة بتشكيل اللجنة لمتابعة القوانين التي تذهب الى المصادقة في رئاسة الجمهورية
سعود سعدون علي صالح الساعدي	(٧) (٣/٨/٢٠٢٣)		بخصوص المطالبة باستجواب وزير الخارجية والنقل بخصوص ترسيم الحدود البرية العراقية الكويتية (نقاش بـ مداخلتين)
	(٨)(١٢/٨/٢٠٢٣)	حول المادة ٦٥ أولا من الموازنة بخصوص ا السماح لمجالس الجامعات بفتح حساب مصرفي بالدولار لاستلام منح المنظمات الدولية المالية.	
	(١٠) (١٥/٨/٢٠٢٣)	بخصوص تحديد جلسة خاصة لاستضافة وزير الخارجية والنقل وترتيب الأمور الإدارية وإبلاغ أعضاء المجلس بالاستضافات	
محمد جاسم محمد علي محمد ال علي	(٧)(٣/٨/٢٠٢٣)		أنظمة كثيرة مذكورة في القانون ينظم بنظام، أتمنى أن تُضاف مادة تُنشر جميع الأنظمة في الجريدة الرسمية حتى تكون نافذة بشكل أصولي
	(٨)(١٢/٨/٢٠٢٣)		السؤال بخصوص أسباب عدم انهاء عقد الهزاز بعد تثبيت المخالفات القانونية وشبهات الفساد فيه واضراره بالمواطن لما يتضمنه من أعباء مالية غير مبرر لها (مع مداخلة واحدة)
	(١٤) (١٢/٩/٢٠٢٣)		حول استخدام وسائل الضغط منها القانوني والتجاري على تركيا بخصوص ازمة المياه

جواد كظوم مطلك حسين اليساري	(١٢/٩/٢٠٢٣)(١٤)		بخصوص أوضاع محافظة كربلاء من شحة المياه المطالبة برفع الصب الموجود في أبو زرع وأبو رؤية والهندية والاعيوج وام طرايد بالإضافة الى عدم التساوي في توزيع المياه
	(١٨/٩/٢٠٢٣) (١٥)		المطالبة في الحصول على منافذ وأسواق عالمية لاستقبال التمور العراقية واستلام انتاج التمور من الفلاحين وبأسعار مدعومة اسوة بالحنطة
	(٣٠/٩/٢٠٢٣)(١٦)		المطالبة بتعديل ومراجعة قانون إقامة الأجانب في العراق
حسن وريوش محمد جويسم الاسدي	(١١/٩/٢٠٢٣)(١٣)		حول المادة ل ١ من قانون مكافحة الإرهاب بخصوص تعريف الجريمة الإرهابية لابد من وجود قيد دستورية شرعية وأيضا حول المادة ل ٢ ول ٣ سادسا منها
	(١٢/٩/٢٠٢٣)(١٤)		المطالبة بضرورة تقسيم المياه بشكل عادل بين المحافظات واعتبار مناطق شحة المياه في الجنوب مناطق منكوبة ويكون لها دعم في مجلس الوزراء وتعويضها وإيجاد حلول حقيقية ولا بد من وجود ضغط برلماني
حسين علي حسن رضا السعيدي	(١٢/٨/٢٠٢٣)(٨)		السؤال البرلماني الموجه لوزير الداخلية بخصوص العقد رقم ٥ لسنة ٢٠٢١ المبرم مع شركة افق السماء لتنفيذ مشروع الجواز الالكتروني والفيزا والبوابات الالكترونية (نقاش بـ ٢٠ مداخلة)
	(١٢/٩/٢٠٢٣)(١٤)		السؤال بخصوص كمية الاطلاقات المائية من دول الجوار وخاصة الجانب التركي وماهي خطة الوزير بالنسبة للموسم الشتوي وبخصوص محطة ضخ الثرثار
حيدر محمد حبيب مجيد حمادي الخميس	(١٨/٩/٢٠٢٣)(١٥)		بخصوص استبعاد الدوائر المركزية من العقود (١٥٠) الف وارسال كتاب الى وزارة المالية لاستحصال استثناء حتى يتم شمول الدوائر المركزية ليس فقط المحلية
	(١٢/٩/٢٠٢٣) (١٤)		بخصوص ضرورة معرفة أسباب عدم زيارة السيد رئيس تركيا إلى العراق والحقيقي كان ممكن استثمار هذه الزيارة لمعالجة شحة المياه
ديلان غفور صالح سمين زنكنه	(١٨/٧/٢٠٢٣) (٣)		فيما يخص موضوع تصديق اتفاقية التشجيع وحماية متبادل الاستثمار بين حكومة العراق وحكومة السعودية، سيادة الرئيس أرجو أن يكون تأجيل هذهِ الفقرة إلى يوم الخميس، بسبب ورود لي كثير ملاحظات على موضوع تعريف الإقليم في نص الاتفاقية (نقاش بـ مداخلتين)

	(٩/٩/٢٠٢٣) (١٢)		بخصوص المظاهرات التي حدث في كركوك والمطالبة بتشكيل لجنة تقصي الحقائق لمعرفة ملابسات الحادث وقتل المتظاهرين (مع مداخلة واحدة)
رقيه رحيم محسن محمد النوري	(١/٨/٢٠٢٣)(٦)		حول قانون التأمين نرى أن هذا القانون لا حاجة لو من الناحية العملية ولا لتجديد الموافقة السنوية، لوجود عدد من قوانين السلطة العامة تعالج أهداف تشريعه بالخصوص الموظف، لا سيما أن هناك عدة نصوص قانونية قد ضمنت حق الدولة من الموظف في حال ارتكاب جريمة أو ضرر في المال العام
	(١٢/٩/٢٠٢٣)(١٤)		بخصوص مماطلة الجانب التركي وتأخيرهُ للاجتماعات يدعونا كبرلمان نطالب بتدويل القضية. ويجب حث الجهات المعنية باتباع الخزين الصحيح وإلغاء الأساليب الزراعية القديمة.
شريف سليمان علي بلنك الباستكي	(٩/٩/٢٠٢٣) (١٢)	حول المادة ١٤ من الدستور العراقي التي تنص على المساواة امام القانون دون التميز بخصوص عدم منح ودفع المستحقات المالية الى إقليم كردستان	
	(١١/٩/٢٠٢٣)(١٣)		بخصوص التأكيد على نبذ التطرف وخطاب الكراهية وبث روح التسامح والالتزام بالمبادئ الإسلامية وإقرار قوانين الحفاظ على خصوصية في جميع المكونات وردع كل من يحاول الإساءة للنسيج الاجتماعي
فاتن محي محسن حسن القرغولي	(١١/٩/٢٠٢٣)(١٣)		بخصوص حقل الدرة الغازي وتحديد اقرب جلسة برلمانية لأجل طرح السؤال الشفوي لوزيرين النقل والخارجية للوقوف على ملابسات والإجراءات بخصوص الحقل (مع مداخلة واحدة)
	(١٢/٩/٢٠٢٣)(١٤)		حول ضرورة وجود سياسية او إستراتيجية لحل دائمي وليس مجرد حل وقتي لمشكلة المياه
فيان صبري عبدالخالق عبد القادر	(٩/٩/٢٠٢٣) (١٢)		حول أوضاع محافظة كركوك بخصوص عرقلة لتنفيذ قرارات رئيس مجلس الوزراء بتسليم مقر الحزب الديمقراطي الكردستاني واستشهاد عدد من الكرد واصابه البعض الاخر
	(١٢/١١/٢٠٢٣)(١٤)		التساؤل حول العراق هل لديه التزامات في اتفاقية باريس وهل عمل شي بشأن الاحتباس الحراري

محمد راضي سلطان مشلوخ الزيادي	(١/٨/٢٠٢٣)(٦)		بخصوص عدم ارسال وزارة المالية أي تعليمات بتنفيذ الموازنة واللجنة المالية اين من متابعة والاشراف على المشاريع التي تم تشريعها من قبل المجلس
	(١٤/٨/٢٠٢٣) (٩)		يجب على مجلس النواب ان يلتزم أولاً بالأنظمة والقوانين الفعالة وبعدها الشعب أولاً، المادة ٣٧ ثالثاً تناقش فقرات جدول الاعمال حسب تسلسلها الوارد في الجدول ولا يصار الى مناقشة لأي فقرة جديدة إلا بعد الانتهاء كلياً من مناقشة الفقرات السابقة
محمد عبدالامير عبد الحسين عبد النبي عنوز	(١١/٩/٢٠٢٣) (١٣)		بخصوص عملية التعويض من شركات التأمين وما هي قدرتها ومقدار سقف التأمين وحجم المال المهدور في قانون التعديل الثاني لقانون التأمين على المسؤولية الشخصية لموظفي دوائر الدولة والقطاع العام رقم (٤٧) لسنة ١٩٩٠.(نقاش بـ مداخلتين)
	(١٢/٩/٢٠٢٣) (١٤)		حول المفهوم التركي للقضايا التي تتعلق بالمياه ومصالح تركيا فاين مصالحنا الوطنية في مواجهه هذا المفهوم وموضوع التحكيم في لاهاي (مع مداخلة واحدة)
نه رمين معروف غفور امين حمه امين	(٣/٨/٢٠٢٣)(٧)		من الضروري أن تكون العبارة للهيأتين هيأة البحث العلمي طالما تتضمن التعليم التقني وهيأة الرقابة الوطنية يفترض أن تكون الحقوق والامتيازات للهيأتين
	(١٢/٩/٢٠٢٣)(١٤)		المطالبة بالتأكيد بوضع خطط وبرامج واستراتيجيات لقيادة المعالجة والحلول وتدارك هذه الأزمة في الوقت الحاضر ومستقبلاً.
هادي حسن مريهج حمي السلامي	(١٢/٨/٢٠٢٣)(٨)		بيان ما هي الإجراءات المتخذة بصدد إعادة البناء ومكافحة الفساد من خلال التحول الرقمي والايتمة والربط الالكتروني بين وحدات الانفاق في مؤسسات الحكومية مع وزارة المالية (نقاش بـ١٦ مداخلة)
	(١٢/٩/٢٠٢٣)(١٤)		ما هي الخطة المشتركة للسادة الوزراء لمواجهة سلوك دول المنبع وهل تمتلك الوزارتين بيانات عن المشاريع الاروائية وهل هنالك اتفاقيات ومعاهدات
هيثم عبد الجبار محمد فهد الزركاني	(١٨/٧/٢٠٢٣) (٣)		صادفنا تظاهرة اردنا اصطحاب بعض يقرأون بيان ونأخذ مطالبيهم المتظاهرين كممثلين للباقين أن هؤلاء نحتويهم، نأتي بستة أشخاص

			ممثلون عن باقي المتظاهرين ليوصلوا مطالبهم ولكن القوات الامنية منعتنا. (مع مداخلة واحدة(
	(١٢/٩/٢٠٢٣) (١٤)		حول البرنامج الحكومي الذي صدر بشكل رسمي منذ ستة أشهر لحين ٣١ حزيران ولو أطلعت على البرنامج الحكومي لوزراتي الخارجية الموارد المائية لا تجد أي ذكر لمعالجة مثل هذه الأزمة الكبيرة التي يمر بها البلد
ابتسام هاشم عبد حسين الابراهيمي	(١٢/٩/٢٠٢٣)(١٤)		حول وجود التزام من الجانب التركي للاتفاق عام ١٩٨٧ من عدمه ومدى تأثير او فائدة الاطلاقات المتقطعة على نهر دجلة ولماذا لم يحسم الموقف الحكومي لاتفاقية عام ١٩٧٥
احمد طه ياسين احمد الربيعي	(١١/٩/٢٠٢٣)(١٣)		ملاحظات حول المادة ل ١ و١٠ و١١ و١٥ حول قانون مكافحة الإرهاب
احمد عبدالله عبد خلف الجبوري	(١٢/٨/٢٠٢٣)(٨)	بخصوص الخلط في المادة ٥٠ من النظام الداخلي الذي أجاز لعضو مجلس النواب توجيه سؤال شفهي عن حاله لا يعلم عنها (نقطة ب مداخلتين)	
احمد عبدالله محمد موسى الجبوري	(١٤/٨/٢٠٢٣) (٩)		الاعتراض عل المادة ٢ من قانون ايجار الأراضي الزراعية
احمد مجيد متعب ديوان الشرماني	(١٢/٩/٢٠٢٣)(١٤)		حول الاعتماد على منظومات الري الحديث ويعمل على تبطين جميع النواظم الاروائية لتقليل الضائعات بسبب التبخر واعتماد محطات معالجة المياه الثقيلة الحديثة والصديقة للبيئة التي يمكن من خلالها الاستفادة من مخرجات هذه المحطات في الري والسقى.
اخلاص صباح خضر حسين الدليمي	(١٢/٩/٢٠٢٣) (١٤)		بخصوص امتلاكنا حكم في القرار السياسي ونستطيع التأثير على تركيا وايران بخصوص المياه
افين سليم نوري سليم	(١٢/٩/٢٠٢٣)(١٤)		ضرورة تخصيص مبالغ لمحطات التصفية الواقعة على نهر دجلة وسد الموصل وضرورة تنسيق بي المركز الوطني لإدارة الموارد المائية قسم السيطرة ومديرية سد دهوك بخصوص تنظيم الاطلاقات المائية
انتصار حمد شندي فضل المالكي	(١٢/٩/٢٠٢٣)(١٤)		بخصوص التركيز على محافظة البصرة ومعالجة مشكلة المياه وادعو الحكومة المحلية في البصرة للتعاون من الجهات المعنية لتنفيذ

			استراتيجيات محلية لإدارة المياه بفاعلية والمطالبة بضرورة التعامل مع دول الجوار لبحث الحلول الإقليمية
ايمان عبد الرزاق محمد عارف	(١٤)(١٢/٩/٢٠٢٣)		ان تغيير المناخ أكبر تهديد يواجه العراق وهو يؤثر على القطاع الزراعي ولحقوق الأنسان الأساسية ويكون عائق أمام التنمية المستدامة ويفاقم التحديات البيئية والأمنية والسياسية والاقتصادية ويجب على الحكومة وضع خطة استراتيجية واضحة تقلل من هذا الخطر.
بريار رشيد شريف محمد	(١٤)(١٢/٩/٢٠٢٣)		بخصوص المشاكل التي تواجه سد دربندخان ودوكان
بسمه محمد بسيم صبري البك	(١٤)(١٢/٩/٢٠٢٣)		الحاجة إلى تفعيل مشروع الجزيرة الشرقي والغربي وسدود حصاد المياه وكذلك تنفيذ المقطع المتكافئ لنهر دجلة، كذلك لدينا سد الموصل هو ممكن أن يكون منتجع سياحي أو استثماري
حيدر محمد كاظم خضير عباس المطيري	(١٤) (١٢/٩/٢٠٢٣)		بخصوص المعاهد بين العراق وتركيا عام ١٩٤٦ واستخدام أوراق ضغط ضد تركيا منها قضية التحكيم حكمت بها الحكومة الفرنسية و الزمت تركيا ب ٣,٥ مليار دولار
خديجه وادي ميزر عبد النبي الجابري	(١٤) (١٢/٩/٢٠٢٣)		بخصوص أوضاع محافظة مثنى من شحة المياه
داود عيدان داود عطيه الطائي	(١٤) (١٢/٩/٢٠٢٣)		لحل لمشكلة المياه يجب ان يكون دبلوماسي وسياسي مع دول المنبع من اكثر اقتصادهما يعتمد على المستهلك العراقي
رعد حميد كاظم عواد الدهلكي	(٦)(١/٨/٢٠٢٣)		المطالبة بان تكون نكون هناك جلسات للقوانين وجلسات للمناقشات العامة للأوضاع المواطنين وقضاياهم (مع مداخلة واحدة)
زوزان علي صالح بيرو الهاجاني	(١٤) (١٢/٩/٢٠٢٣)		ما هي التدابير الوقائية التي عملت عليها وزارة الموارد المائية والخارجية للحد من مشكلة المياه وهل هنالك خطة طوارئ وهل هنالك نية التوصل مع دول الجوار الى اتفاق ملزم لتقاسم المياه وفق القوانين والأعراف الدولية
زياد طارق عبدالله حمد الجنابي	(١٤)(١٢/٩/٢٠٢٣)		بخصوص موضوع المؤشرات الموجودة حول وزارة الموارد المالية المتمثلة بالفساد ضمن الإدارة
سالم مطر عبد حسن العيساوي	(١٤)(١٢/٩/٢٠٢٣)		السؤال حول ما هي الخطة التي وضعتها وزارة الموارد المائية للسيطرة على هذهِ القضية أين المشاريع الكبيرة وأينَ خطة عمل السدود لحصر مياه الأمطار والمياه الفائضة في الاستفادة منها سنوياً

سردي نايف عباس سردي البومحي	(١٢/٩/٢٠٢٣)(١٤)		ما هي الخطوات التي تم اتخاذها على المستوى الدولي لحل ازمة المياه مع الدول المجاورة وكيف يتم تعزيز التعاون الإقليمي وما هو دور العراق في المنظمات الدولية المتعلقة بالموارد المائية
سروه عبد الواحد قادر ابراهيم	(١٢/٩/٢٠٢٣) (١٤)		حول عدم وجود ألية تحويل مياه الثقيلة أي المجاري المدن والاستفادة منه لغرض الزراعة والري، وعدم وجود طرق الري الحديث لغرض الزراعة لذا على الحكومة دعم الفلاح من حيث تأمين الوسائل الحديث للري.
صباح حبيب قادر وهاب	(١٢/٩/٢٠٢٣) (١٤)		السؤال حول مستوى التعاون بين الوزارة والمنظمات الدولية لحد من تأثيرات التغير المناخي في العراق وما مدى الاضرار الناتجة عن تقليل حصة العراق المائية
صلاح مهدي سلمان زيني التميمي	(١٦/٨/٢٠٢٣) (١١)		المطالبة من لجنة الزراعة اجراء تحقيق حول موضوع الغاء احواض الأسماك في ديالى
عادل خميس عبد اللطيف فاضل المحلاوي	(١٤/٨/٢٠٢٣) (٩)		بخصوص وضع التعليمات المركزية على مستوى بلد وتسير على جميع المحافظات وحصر جميع القوانين في الامانة العامة لمجلس الوزراء
عامر عبد الجبار اسماعيل علي عرب	(١٢/٩/٢٠٢٣)(١٤)		بخصوص موضوع التفاوض مع تركيا بخصوص ازمة المياه
عبد الكريم علي عبطان دهش الجبوري	(١٢/٩/٢٠٢٣)(١٤)		حول الحجم تجاري والتبادل بينَ الدولتين لربما يصل إلى٢٥ مليار دولار سنوياً، هذهِ إحدى القضايا التي يُفترض أن نُلوح بها لإعادة النظر في عملية التبادل التجاري إذا ما تمَ الاتفاق على إطلاق هذهِ الحصة المائية كما مأخوذ بالاتفاقيات الدولية
عدنان برهان محمود مجيد الجحيشي	(١٢/٩/٢٠٢٣)(١٤)		اين الخطة الاستراتيجية لوزارة الموارد المائية وأين عمل الخزانات والسدود وري نهر دجلة والفرات وأين وزارة الخارجية من اتفاقية الدول المتشاطئة والمعاهدات الدولية
علا عوده لايذ شناوه الشناوه	(١٢/٩/٢٠٢٣) (١٤)		المطالبة بوصول حصة عادلة ومستقرة الى محافظة ذي قار ومعالجة مياه المصب العام انشاء سدة تنظيمية على عمود الفرات وشراء حوضيات في مركز انعاش الاهوار وضرف مخصصات خطورة للكوادر في وزارة الموارد المائية
علاء صباح مرعي شهف الحيدري	(١٢/٩/٢٠٢٣)(١٤)		بخصوص التساؤل هل من انصاف لمحافظة البصرة وضرورة الإسراع بتنفيذ مشروع سد البصرة وتشكيل غرفة عمليات لمشروع سد البصرة

علي عبد الستار سلمان عشوان	(١٨/٧/٢٠٢٣) (٣)		مجلس النواب أقر أن للنائب حصانة أمام حتى السلطات الأمنية، أما التجاوز بالطريقة التي ذكرها السيد النائب غير مقبولة بغض النظر عن السبب، أي تجاوز لفظي أو يقوم في تهديده بالضرب هذا غير ممكن، بغض النظر سواء كان النائب غلطان أو جاءَ في ناس أو تعامل في الخارج
غريب احمد مصطفى امين	(١٦/٨/٢٠٢٣) (١١)		حول موضوع الجواز العراقي باعتباره من الجوازات الأقل أهمية واقل تسلسل لجوازات العالم ما هي الأسباب وما هي سبل المعالجة وما هي الإجراءات الحكومة بهذا الخصوص اذا كان الامر حقيقي وليس بداعه
فاطمه حسين متيغي رهيج المساعدي	(١٢/٩/٢٠٢٣) (١٤)		السؤال حول هل يوجد اجراء قانوني بالنسبة من يخل بنسب الاطلاقات المائية
فراس تركي عبد العزيز طلاب مسلماوي	(١٢/٩/٢٠٢٣)(١٤)		ما هي الجهود الدبلوماسية لمعالجة ازمة المياه وهل هنالك جدول زمني لمعالجتها
فهد مشعان تركي راشد الدليمي	(١٢/٩/٢٠٢٣)(١٤)		لم نرى أي حلول واقعية لازمة المياه من قبل وزارة الموارد المائية منها استخدام الزراعة الحديثة وقنوات الري والترشيد للمياه
كاظم عطيه كاظم كعيد المنصوري	(١/٨/٢٠٢٣)(٦)		حول قضية المياه المتدفقة من تركيا الى العراق
كامل عنيد حسين صحين العكيلي	(١٨/٧/٢٠٢٣) (٣)		ذهبنا نحن في عجلات السيد النائب الأول عجلات السيد النائب الأول لها الحق في الدخول وبدون تفتيش ليسَ فهيا أي إشكال، تكلمنا مع المتظاهرين وقلنا لهم انسحبوا وانسحبوا ودخلوا ستة أشخاص معنا على أن يقفوا على أبواب السفارة التركية وباب المجلس، نقطة راس السطر لا أكثر ولا أقل، بالتالي الأخ استخدمَ صلاحياته ووقفنا في الشارع. (مع مداخلة واحدة)
محسن شعو سعدون نايف العامر	(١٢/٩/٢٠٢٣) (١٤)		هل ملف المياه بعدة وزارة الخارجية او الموار المائية او كلتيهما وما هو مصير الاتفاقيات المعقودة مع الجانب التركي وما هي أساليب التفاوض مع الجانب التركي والإيراني ويمكن استخدام مياه شط العرب باعتباره حل للازمة
محما خليل قاسم حسن	(١٢/٩/٢٠٢٣) (١٤)		بخصوص مصادر المياه خارج العراق ومناسيب التدفق وتعامل مع الدول وفق القانون والأعراف الدولية (مع مداخلة واحدة)
محمد اسماعيل عمر رسول	(١٢/٩/٢٠٢٣) (١٤)		بخصوص مشكلة الجفاف وقله المياه بعد تقليل الاطلاقات المائية من قبل دول الجوار

محمد كريم عبد الحسين هادي العبادي	(١٨/٧/٢٠٢٣) (٣)		"بخصوص القوانين التي حصل بها اتفاق لنعتبرها خارط الطريق لسير عمل الاجراءات التشريعية في المجلس ما بين رؤساء الكتل السياسية ورؤساء اللجان ورئاسة المجلس حتى نمضي في اقر ار القوانين بدل هذهِ الإشكالات التي تحصل داخل الجلسة.
مديحه حسن عذيب دبس المكصوصي	(١٢/٩/٢٠٢٣) (١٤)		بخصوص مشكلة المياه وشحتها بسبب التبخر وسوء إدارة المياه والصرف المسرف وقله الثقافة البيئة والسدود وأيضا ضرورة معرفة الاطار الذي تتحرك به وزارة الخارجية فيه والعلاقات الثنائية والاتفاقيات الموجودة بين العراق وايران وتركيا
مزاحم قاسم حمو احمد الخياط	(٣/٨/٢٠٢٣)(٧)		"حول توجه سؤال لجنة الصحة والبيئة الى وزارة الصحة بتحديد أسماء المصابين بمرض العوز المناعي وسنة الإصابة
مصطفى احمد عرسان مشوط الجميلي	(١٢/٩/٢٠٢٣) (١٤)		حول شحة المياه في محافظة الانبار واضرارها
موفق حسين قادر كريم	(٩/٩/٢٠٢٣)(١٢)		بخصوص حقوق المواطنين وقوتهم في إقليم كردستان وعدم استلامهم رواتبهم
نجوى حميد محمد علي كاكه يي	(١٢/٩/٢٠٢٣)(١٤)		بخصوص موضوع ردم بحيرات الأسماك وإيجاد حلول لهذه المشكلة
نفوذ حسين محمد عبد الصاحب ال عبد الصاحب	(١٢/٩/٢٠٢٣)(١٤)		ما هي الاستراتيجية وزارة الموارد والخارجية لمتابعة تنفيذ الالتزامات الخاصة بالاتفاقيات الخاصة بالمياه بين الدول وهل تم تخصيص جزء من الموازنة بتوفير الدعم المالي لتنفيذ الخطط
نهله قادر محمد حارس	(١٢/٩/٢٠٢٣)(١٤)		ضرورة التأكيد على بناء السدود لخزن المياه فالسدود الموجودة في الأقاليم تحتاج الى دعم الموارد المائية مادياً ومن ضمن برنامج بناء الموارد البشرية ايضاً بأشراك الكوادر وادامة السدود والدورات خارج العراق ومشاركتهم في المؤتمرات.
هه ريم كمال خورشيد عثمان	(٩/٩/٢٠٢٣) (١٢)		حول احداث التظاهر في كركوك والمطالبة بسحب القوات العسكرية منها واعتبار الضحايا شهداء ويتم تعويضهم وتشكيل لجنة تقصي الحقائق لمحاسبة المقصرين
ياسر هاشم علي عباس الحسيني	(١٢/٩/٢٠٢٣) (١٤)		فيما يخص قضية المنازعات في الفصل السادس الأمم المتحدة يخص التسوية السلمية المنازعات والمواد ١١,٣٣,٣٤,٣٥,٣٦,٣٧,٣٨,٩٩ هذه المواد كلها تعنى بقضية المنازعات بين الدول ولم نرى هناك تصعيد حقيقي من الخارجية بصدد أزمة المياه

ياسين حسن طاهر حسن	(١٢/٩/٢٠٢٣)(١٤)		حول الاقتراح بتشكيل خلية ازمة متكونة من الرئاسات الثلاث للتفاوض مع تركيا في موضوع المياه بالإضافة الى موضوع التخصيصات المائية
حسنين قاسم محمد خلف الخفاجي	(٢/١٠/٢٠٢٣) (١٨)		حول موضوع البريد المتوقف في الوزارات وتخصيص أيام معدودة للنواب لمراجعة الوزارات بالإضافة الى المطالبة بالاستحقاق الانتخابي والنيابي وكممثلين عن الشعب العراقي باستضافة الوزراء (نقاش بـ ٤ مداخلات)
علاء كامل جبار معيبد الركابي	(٢/١٠/٢٠٢٣) (١٨)		بخصوص المادة ١٩ و٢٢و ٢٤ من مشروع قانون الإحصاء والنظم الجغرافية (نقاش بـ ١١ مداخلة)
سجاد سالم حسين شاطي الشاطي	(٤/١٠/٢٠٢٣) (١٩)		بخصوص قانون مكاتب الخدمات العلمية والاستشارية سوف يكرس المنافسة غير المشروعة بين المكاتب الاستشارية للقطاع الخاص والجمعيات والمكاتب الاستشارية التابعة لوزارة التعليم العالي